مجلة متخصصة في الشأن الفلاحي والصيد البحري
والطاقي والبيئي والصناعات الغذائية

Filaha Magazine

عدد خاص / عيد العرش 2026

السيادة كرؤية ملكية

27 عاما من الأوراش

www.filaha.ma

بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة والعشرين لتربع
جلالة الملك محمد السادس
على عرش أسلافه الميامين

يتشرف المدير العام وسائر مستخدمات ومستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتقديم أصدق عبارات التهاني والولاء وأسمى المتمنيات بالصحة والسعادة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن و صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وإلى سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

أبقى الله تبارك وتعالى مولانا أمير المؤمنين ذخرا وملاذا لهذه الأمة وأدام على الشعب المغربي في ظل حكمه موفور التقدم والازدهار، إنه سميع مجيب.

الضمان الاجتماعي
ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
CNSS

كلمة العدد

السيادة كرؤية ملكية

قبل سبعة وعشرين عاما، لم يكن السؤال المطروح هو كيف يحقق المغرب نموا اقتصاديا فحسب، بل كيف يبني مستقبله على أسس أكثر صلابة واستدامة.

واليوم، ونحن نحتفي بعيد العرش المجيد، تبدو الإجابة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، فخلف كل سد، وكل محطة لتحلية مياه البحر، وكل مشروع للطاقة المتجددة، وكل استثمار في الفلاحة أو البحث العلمي أو الحماية الاجتماعية، تبرز رؤية متكاملة جعلت من السيادة عنوانا لمرحلة كاملة من البناء والإصلاح.

في هذا العدد الخاص، لم نختر أن نقدم حصيلة إنجازات، لأن الأرقام، مهما بلغت أهميتها، لا تروي وحدها قصة التحول، كما لم نختر أن نستعرض المشاريع قطاعا بعد قطاع، لأن قيمة كل مشروع لا تكمن في حجمه فقط، بل في موقعه داخل رؤية وطنية متكاملة.

وارتأت هيئة تحرير «مجلة الفلاحة» أن تتبع الخيط الناظم الذي يجمع بين الماء، والغذاء، والطاقة، والغابات، والبحر، والاستثمار، والبحث العلمي، والإنسان، لنكتشف أنها جميعا تشكل فصولا في قصة واحدة؛ قصة بناء مقومات السيادة الوطنية.

لقد فرضت التحولات الدولية، من تغير المناخ إلى اضطراب سلاسل الإمداد وتقلب الأسواق، واقعا جديدا لم تعد فيه قوة الدول تقاس بما تملكه من موارد فقط، بل بقدرتها على حسن تدبيرها، وتحويلها إلى عناصر قوة واستقرار.

وانسجاما مع ذلك، يقدم هذا العدد قراءة لمسار اختار فيه المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الاستثمار في المستقبل قبل أن تفرضه الأزمات، وبناء الحلول قبل أن تتعاظم التحديات.

وفي خضم الـ27 عاما، اتسعت قاعدة الإنتاج الفلاحي، وتسارعت مشاريع تحلية مياه البحر، وارتفعت مساهمة الطاقات المتجددة، وتنامت مكانة الفوسفاط المغربي في منظومة الأمن الغذائي العالمي، وتطور البحث العلمي الزراعي، وأفردت مظلة الحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تدبير الأزمات بمنطق الاستباق والتنسيق.

وتشكل هذه الأوراش، مجتمعة، ملامح مرحلة جعلت من بناء القدرة الوطنية على مواجهة المستقبل هدفا يتقدم على منطق المعالجة الظرفية، لكن التنمية، في نهاية المطاف، تظل مسارا مفتوحا لا يعرف خط النهاية، فكل إنجاز يفتح ورشا جديدا، وكل تحدٍ يفرض أدوات أكثر تطورا، وكل تحول يرفع سقف الانتظارات.

هكذا هي طبيعة الدول التي لا تكتفي بمواكبة المتغيرات، وتعمل، كما في المغرب، وفق رؤية ملكية سديدة، تقوم على الاستعداد لهذه المتغيرات، وتبني خياراتها على استشراف بعيد المدى، وتجعل من الاستثمار في الإنسان والموارد والمعرفة أساسا لصناعة المستقبل.

إنها دعوة للتأمل في تجربة مغربية جعلت من التنمية مشروعا متكاملا، ومن الإنسان محوره، ومن الموارد رافعة لبناء استقلال القرار الوطني.

هيئة التحرير

تبدو الإجابة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، فخلف كل سد، وكل محطة لتحلية مياه البحر، وكل مشروع للطاقة المتجددة، وكل استثمار في الفلاحة أو البحث العلمي أو الحماية الاجتماعية، تبرز رؤية متكاملة جعلت من السيادة عنوانا لمرحلة كاملة من البناء والإصلاح

Filaha Magazine
ملف الصحافة عدد 03/2025 ص
مدير النشر
خالد ماهر
البريد الإلكتروني
contact@filaha.ma
الموقع الإلكتروني
www.filaha.ma
تصدر عن شركة
Good Job Media

«كوسومار» تحول ثاني أكسيد الكربون إلى قيمة صناعية

في الوقت الذي تتجه فيه الصناعات الغذائية عبر العالم إلى تقليص بصمتها الكربونية، اختارت مجموعة «كوسومار» أن تتعامل مع ثاني أكسيد الكربون بمنطق مختلف، فبدل اعتباره مجرد انبعاث ناتج عن عمليات التكرير، قررت تحويله إلى مادة أولية ذات قيمة اقتصادية، في خطوة تعكس انتقالا متسارعا نحو نموذج صناعي أكثر استدامة.

ويجسد هذا التوجه مشروع «LCO_2»، أحد أكبر المشاريع البيئية التي أطلقتها المجموعة، باستثمار يفوق 500 مليون درهم، ويهدف إلى استرجاع ثاني أكسيد الكربون المنبعث من الوحدات الصناعية، وتنقيته وفق المعايير الدولية لإنتاج غاز غذائي عالي النقاء، موجه لاستعمالات متعددة في الصناعات الغذائية والمشروبات والقطاع الصحي.

ومن المرتقب أن يدخل المشروع مرحلة التشغيل خلال الربع الأول من سنة 2027، بطاقة إنتاجية تصل إلى 20 ألف طن سنويا، بما سيمكن من تثمين الانبعاثات الصناعية، وتقليص الاعتماد على الواردات، وخلق قيمة مضافة جديدة انطلاقا من مورد كان يعد إلى وقت قريب مجرد أثر جانبي لعملية الإنتاج.

ويأتي هذا الاستثمار في إطار استراتيجية أشمل لإزالة الكربون، ترتكز على تحسين النجاعة الطاقية، والرفع التدريجي من الاعتماد على الطاقات المتجددة، وتطوير حلول إنتاج أقل انبعاثا، إلى جانب تثمين المنتجات المشتركة ومختلف المخرجات الصناعية، بما ينسجم مع مبادئ الاقتصاد الدائري ويحد من الهدر في مختلف مراحل الإنتاج.

كما يواكب هذا المسار جهودا متواصلة لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، خاصة المياه، حيث اعتمدت المجموعة حلولا تكنولوجية داخل وحداتها الصناعية، مكنتها من تقليص استهلاك المياه بشكل ملحوظ، بالتوازي مع تطوير ممارسات الزراعة الدقيقة لفائدة آلاف الفلاحين المتعاقدين معها، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد في مختلف حلقات سلسلة الإنتاج.

وقد حظيت هذه الدينامية باعتراف مهني من داخل القطاع، بعد تتويج مجموعة «كوسومار» بجائزة «تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة» خلال منتدى إزالة الكربون من الصناعات الغذائية بالمغرب، الذي نظمته الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

ويعكس هذا التتويج التقدم الذي أحرزته المجموعة في تنزيل استراتيجيتها المناخية، القائمة على خفض البصمة الكربونية وتعزيز كفاءة العمليات الصناعية، في انسجام مع خارطة الطريق الوطنية لإزالة الكربون من الصناعات الغذائية، التي تستهدف بناء قطاع أكثر استدامة وتنافسية في أفق سنة 2040.

الفوسفاط المغربي يستعيد السوق الأمريكية

استعاد الفوسفاط المغربي حضوره في السوق الأمريكية بعد أكثر من خمس سنوات من القيود التجارية، عقب قرار الولايات المتحدة تعليق الرسوم التعويضية المفروضة على الواردات المغربية إلى غاية فبراير 2027.

وشرعت مجموعة «المجمع الشريف للفوسفاط» في تصدير الأسمدة الفوسفاطية المعفاة من الرسوم الجمركية، حيث غادرت أولى الشحنات، البالغ حجمها نحو 54 ألف طن، في اتجاه ميناء «نيو أورليانز»، تمهيدا لتوزيعها في السوق الأمريكية.

وتتوقع وزارة الزراعة الأمريكية أن يؤدي تعليق الرسوم إلى خفض أسعار الأسمدة الفوسفاطية بنسبة تصل إلى 22 في المائة، بما يوفر نحو 1,82 مليار دولار سنويا لفائدة قرابة 100 ألف مزارع يستغلون حوالي 39,3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية.

ويأتي هذا القرار في إطار جهود واشنطن لتعزيز أمنها الغذائي وتأمين إمدادات الأسمدة، بما يتيح لمجموعة «OCP» تصدير كميات غير محدودة إلى السوق الأمريكية طوال فترة الإعفاء. وتعتبر الإدارة الأمريكية الفوسفاط المغربي ركيزة لضمان الأمن الغذائي ودعم المزارعين خلال الموسم الزراعي المقبل، في سياق السعي لتأمين إمدادات الأسمدة بعد اضطرابات سلاسل التوريد العالمية.

الصيد البحري يدخل عصر الامتثال البيئي

دخل قطاع الصيد البحري بالمغرب مرحلة جديدة في تدبير الأثر البيئي لأنشطته، بعد اعتماد منظومة تنظيمية أكثر صرامة تفرض على سفن الصيد معايير دقيقة لتدبير النفايات والمحروقات، مدعومة بعقوبات مالية وجنائية مشددة، في إطار تنزيل القانون رقم 69.18 المتعلق بالتلوث الناجم عن السفن، واحترام التزامات المملكة في مجال حماية البيئة البحرية. وتؤكد الدورية الصادرة عن كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري أن المحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية أصبحت شرطا أساسيا لاستدامة الثروة السمكية، محملة ربابنة السفن والمجهزين ومالكيها مسؤولية احترام القواعد البيئية طوال مراحل نشاط الصيد.

وتنص الإجراءات الجديدة على المنع التام لإلقاء جميع النفايات البلاستيكية في البحر، بما في ذلك الشباك والحبال المصنوعة من الألياف الاصطناعية والأكياس البلاستيكية، مع إخضاع باقي النفايات لشروط دقيقة تحدد طرق التخلص منها والمسافات القانونية المسموح بها، بما يحد من آثارها على الوسط البحري.

وفي مجال التتبع والمراقبة، أصبحت سفن الصيد التي تبلغ حمولتها 400 طن أو أكثر ملزمة بمسك سجل خاص بالنفايات يوثق مختلف عمليات التجميع والنقل والتخلص منها، مع الاحتفاظ به لمدة سنتين، بينما يتعين على السفن التي تبلغ حمولتها 100 طن فما فوق إعداد خطة داخلية لتدبير النفايات تحدد آليات الفرز والتخزين والمعالجة ومسؤوليات أفراد الطاقم. كما ألزمت السفن التي يتجاوز طولها 12 مترا بوضع ملصقات توعوية والإبلاغ عن أي فقدان لمعدات الصيد قد يهدد سلامة الملاحة أو البيئة البحرية.

وشملت الإجراءات كذلك تشديد الرقابة على التلوث بالمحروقات، من خلال تكريس مبدأ المنع الكامل لتصريف الزيوت ومخلفاتها في البحر، مع حصر الاستثناءات في الحالات المرتبطة بسلامة السفينة أو إنقاذ الأرواح أو الحوادث الطارئة. وحتى في هذه الحالات، تشترط الدورية مرور المياه عبر أجهزة معالجة معتمدة، وألا تتجاوز نسبة المحروقات فيها 15 جزءا في المليون.

كما ألزمت السفن التي تبلغ حمولتها 400 طن أو أكثر بالتوفر على خزانات لتجميع بقايا الزيوت والوحل النفطي، ومسك سجل خاص بالمحروقات يحتفظ به لمدة ثلاث سنوات، بما يعزز تتبع عمليات الوقود والزيوت ويسهل رصد أي مخالفة أو حادث تلوث. ولم تقتصر المنظومة الجديدة على الجوانب التقنية، بل عززت بعدها الزجري، إذ تنص على غرامات تتراوح بين 5 آلاف و100 مليون درهم، إضافة إلى عقوبات سالبة للحرية قد تصل إلى سبع سنوات في أخطر حالات التلوث بالمحروقات، فضلا عن عقوبات تخص تصريف المياه العادمة، والتلوث الجوي، والتخلص غير المشروع من مياه التوازن، وعدم التبليغ عن الحوادث البيئية.

وتعكس هذه الإجراءات توجها متزايدا نحو ترسيخ حكامة بيئية أكثر صرامة داخل قطاع الصيد البحري، تقوم على الامتثال الإلزامي بدل الاكتفاء بالتوعية، بما يعزز استدامة الموارد البحرية ويحافظ على التوازن بين متطلبات الإنتاج وحماية المنظومات البيئية.

«UM6P».. خمس سنوات لترسيخ حكامة البحث والابتكار

كشفت «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية» (UM6P) عن حصيلة خمس سنوات من عمل وحدة تدبير الصناديق (UGF)، التي نجحت منذ إحداثها سنة 2020 في إطلاق منظومة متكاملة لتدبير وتمويل البحث العلمي والابتكار، مع تعبئة أكثر من 1500 باحث وشبكة تضم أزيد من 1000 خبير مغربي ودولي، إلى جانب مواكبة أكثر من 150 مشروعا للبحث والتطوير.

ووفق التقرير الخماسي الأول للوحدة، أشرفت «UM6P» نفسها على تنفيذ أكثر من 25 برنامجا للبحث والابتكار، بمشاركة 11 جامعة عمومية مغربية وعدد من مؤسسات البحث الوطنية، ما أتاح إنجاز مشاريع متعددة التخصصات والمؤسسات في مجالات استراتيجية تشمل الصحة، والفلاحة، والطاقة، والماء، والمواد المتقدمة، والعلوم الإنسانية، والذكاء الاصطناعي.

وانتقلت وحدة تدبير الصناديق في ظرف خمس سنوات، من دور يقتصر على تدبير التمويلات إلى نموذج متكامل يغطي مختلف مراحل دورة حياة مشاريع البحث والتطوير، بدءا من تحديد الأولويات وإطلاق طلبات المشاريع، مرورا بالتقييم العلمي والتعاقد والتتبع، وصولا إلى قياس الأثر وتثمين النتائج.

وساهمت الوحدة في إرساء معايير موحدة لاختيار المشاريع وتقييمها وتتبعها وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، بما ساعد على تحويل برامج البحث العلمي من مقاربة إدارية تقليدية إلى نموذج يرتكز على الأداء والنجاعة والأثر العلمي والاقتصادي.

وجرى تطوير هذا النموذج بشراكة مع أبرز الفاعلين الوطنيين، وفي مقدمتهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، والجامعات العمومية، ومؤسسات البحث، إلى جانب شركاء من القطاع الصناعي.

وعلى مستوى النتائج، أسهمت البرامج التي واكبتها الوحدة في تكوين أكثر من 390 طالب دكتوراه، وتعبئة ما يزيد على 210 باحثين لما بعد الدكتوراه ومهندسي بحث، فضلا عن دعم تطوير تقنيات ونماذج أولية جديدة في مجالات الصحة والفلاحة والماء والطاقة والذكاء الاصطناعي.

كما رافقت الوحدة أكثر من 25 مشروعا في مرحلة النضج التكنولوجي والتجاري، وأسفرت هذه الدينامية عن نشر أكثر من 236 مقالا علميا في مجلات دولية مصنفة ضمن الربع الأول (Q1)، وهو ما يعكس جودة الإنتاج العلمي للمشاريع المدعومة.

وفي إطار تعزيز الحكامة، حصلت وحدة تدبير الصناديق على شهادة «ISO 9001:2015» الخاصة بأنظمة إدارة الجودة، بما يؤكد نجاعة مساطرها واعتمادها منهجية للتحسين المستمر.

وقال رياض مولين، رئيس وحدة تدبير الصناديق، إن أثر البحث العلمي يبدأ قبل ظهور نتائجه، من خلال جودة تصميم المشاريع وآليات تقييمها وتمويلها ومواكبتها، معتبرا أن الوحدة ساهمت خلال السنوات الخمس الماضية في ترسيخ ثقافة تجعل من جودة الحكامة شرطا أساسيا لتحقيق التميز العلمي.

وتدخل هذه التجربة مرحلة جديدة مع إطلاق البرنامج الوطني لدعم البحث والتطوير والابتكار (PNARDI)، الذي يتم تنفيذه بشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ومؤسسة «OCP».

وتضطلع وحدة تدبير الصناديق بدور المشغل المرجعي لتنزيل البرنامج، من خلال الإشراف على منظومة موحدة لتقييم المشاريع والتعاقد وتتبع التنفيذ وقياس الأثر، لفائدة مختلف الجامعات العمومية ومؤسسات البحث الوطنية.

أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي يقترب من مرحلة الاستثمار

قطع مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الذي يربط نيجيريا بالمغرب، خطوة مؤسساتية جديدة بعد توقيع الاتفاق الحكومي المشترك المؤطر للمشروع من قبل الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «CEDEAO»، بما يمهد للانتقال إلى مرحلة الاستثمار والإنجاز.

ويعد الاتفاق الحكومي محطة أساسية في مسار هذا المشروع الاستراتيجي، الذي أطلقه المغرب ونيجيريا بهدف إنشاء ممر طاقي يمتد على نحو 6800 كيلومتر لنقل الغاز الطبيعي النيجيري عبر الساحل الأطلسي الإفريقي وصولا إلى المغرب، قبل ربطه بأنبوب المغرب-أوروبا لتزويد الأسواق الأوروبية.

ويتولى تطوير المشروع كل من «المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن» والشركة الوطنية النيجيرية للبترول (NNPC Ltd)، فيما منح انضمام دول «CEDEAO» للمبادرة بعدا إقليميا يتجاوز إطارها الثنائي.

ومن المرتقب أن يوقع المغرب وموريتانيا، اللذان لا ينتميان إلى المجموعة، الاتفاق الحكومي خلال مراسم منفصلة، على أنه ومع استكمال الإطار القانوني، تتجه الأنظار إلى المرحلة التنفيذية.

وتشمل المرحلة المقبلة إحداث شركة المشروع، ومقرها الدار البيضاء، وإنشاء الهيئة العليا المكلفة بحكامة الأنبوب في العاصمة النيجيرية أبوجا، إلى جانب تعبئة التمويلات واستقطاب المستثمرين تمهيدا لاتخاذ قرار الاستثمار النهائي.

ومن المنتظر أن يعبر الأنبوب 13 دولة على الواجهة الأطلسية لإفريقيا، بطاقة نقل تصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، سيخصص جزء منها لتلبية احتياجات دول العبور والمغرب، فيما ستوجه الكميات المتبقية إلى الأسواق الأوروبية عبر البنية التحتية الغازية القائمة.

وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 25 مليار دولار، فيما يعول عليه لتعزيز الأمن الطاقي لدول غرب إفريقيا، ودعم إنتاج الكهرباء، وتحفيز التصنيع، وإرساء سوق إقليمية متكاملة للغاز الطبيعي.

وتشير المعطيات الصادرة عن المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن والشركة الوطنية النيجيرية للبترول إلى استكمال الدراسات التقنية والهندسية والبيئية الأساسية، بما يمهد لانطلاق أولى مراحل المشروع مع بداية العقد المقبل، ويعزز مكانة المغرب كمحور إقليمي للطاقة وجسر استراتيجي يربط إفريقيا بأوروبا.

غابات المغرب.. حرائق أكثر وخسائر أقل

رغم ارتفاع عدد حرائق الغابات المسجلة بالمغرب منذ بداية سنة 2026، فإن المساحات التي التهمتها النيران سجلت تراجعا ملحوظا مقارنة بمتوسط السنوات العشر الأخيرة، في مؤشر يعكس فعالية منظومة الوقاية والرصد والتدخل السريع.

وإلى غاية 20 يوليوز 2026، جرى تسجيل 310 حرائق غابوية أتت على حوالي 1850 هكتارا، بمعدل 5,9 هكتارات للحريق الواحد.

وتوزعت المساحات المتضررة بين 832 هكتارا من التشكيلات الغابوية الشجرية (45 في المائة)، و1018 هكتارا من الأصناف الثانوية والتشكيلات العشبية (55 في المائة).

وبالمقارنة مع المعدل العشري للفترة نفسها، ارتفع عدد الحرائق بنسبة 32 في المائة، من 233 إلى 310 حرائق، في حين انخفضت المساحات المحترقة بنحو 30 في المائة، من 2660 إلى 1850 هكتارا.

ويعود ارتفاع عدد الحرائق إلى كثافة الغطاء العشبي بعد التساقطات المطرية المهمة التي عرفها الشتاء، إضافة إلى موجات الحرارة التي شهدتها المملكة أواخر ماي وبداية يوليوز.

وعزت «الوكالة الوطنية للمياه والغابات» «ANEF» تقلص المساحات المتضررة إلى نجاعة منظومة الرصد المبكر والتدخل السريع، بفضل التنسيق بين مختلف المتدخلين.

وعلى المستوى الجهوي، تصدرت جهة سوس-ماسة قائمة المساحات المتضررة بـ600 هكتار، تلتها بني ملال-خنيفرة بـ410 هكتارات، ثم مراكش-آسفي بـ205 هكتارات.

أما من حيث عدد الحرائق، فجاءت جهة الرباط-سلا-القنيطرة في الصدارة بـ80 حريقا، تليها طنجة-تطوان-الحسيمة بـ70 حريقا، وهو ما يرتبط بارتفاع الضغط البشري على الفضاءات الغابوية.

ويواصل المغرب الحفاظ على موقعه ضمن أقل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تضررا بحرائق الغابات، وفقا لمعطيات النظام الأوروبي لمعلومات حرائق الغابات (EFFIS)، في وقت تدعو فيه إلى مواصلة التعبئة خلال شهري غشت وشتنبر، اللذين يمثلان ذروة موسم الحرائق.

المغرب يستثمر في صمود الماء

رغم الانتعاشة التي عرفتها الموارد المائية خلال الموسم الحالي، يواصل المغرب تسريع إصلاحاته في قطاع الماء استعدادا لتحديات مناخية تتجاوز رهانات الموسم الفلاحي الواحد. فامتلاء السدود لا يلغي واقع الندرة المائية، بقدر ما يمنح المملكة فرصة لتسريع الإصلاحات وتعزيز قدرتها على مواجهة سنوات الجفاف المقبلة.

فبحصة سنوية لا تتجاوز 620 مترا مكعبا للفرد، يصنف المغرب ضمن البلدان التي تعاني ندرة مائية هيكلية، في وقت ارتفع فيه الطلب على المياه بمعدل 3 في المائة سنويا منذ سنة 2016، مدفوعا بالنمو الديمغرافي، والتوسع الاقتصادي، وارتفاع حاجيات الفلاحة، كما ساهمت سنوات الجفاف المتتالية في استنزاف عدد من الفرشات المائية وتراجع جودة الموارد بفعل الاستغلال المفرط والتلوث.

ورغم أن نسبة ملء السدود بلغت حوالي 72,9 في المائة، أي ما يقارب ضعف المستوى المسجل خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، فإن بداية تراجع الواردات المائية مع ارتفاع الاستهلاك الصيفي تؤكد أن التحسن المسجل يظل ظرفيا، وأن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان استدامة الموارد على المدى الطويل.

وأطلق المغرب برنامجا جديدا لدعم صمود قطاع الماء بشراكة مع عدد من المؤسسات المالية الأوروبية، بتمويل يفوق 347 مليون أورو. ويضم البرنامج ثلاثة قروض سيادية بقيمة 100 مليون أورو لكل من «الوكالة الفرنسية للتنمية»، وبنك التنمية الألماني، ومؤسسة «Cassa Depositi e Prestiti» الإيطالية، إضافة إلى منحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 46,9 مليون أورو ومنحة تكميلية من الوكالة الفرنسية للتنمية .

ويخصص نحو 327 مليون أورو من هذا التمويل لمواكبة إصلاحات قطاع الماء، بينما توجه الاعتمادات المتبقية إلى الدعم التقني، وإنجاز الدراسات، وتطوير أنظمة التتبع، وتنفيذ مشاريع نموذجية، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بتدبير الموارد المائية.

ويستند هذا التوجه إلى توقعات مناخية تشير إلى احتمال ارتفاع متوسط درجات الحرارة بالمغرب بنحو 2,3 درجات مئوية في أفق سنة 2060، مع زيادة تناهز 30 يوما من موجات الحر سنويا، مقابل تراجع متوسط التساقطات بنسبة 17 في المائة قد تصل إلى 40 في المائة خلال فصل الصيف، وهو ما ينذر بتفاقم مخاطر الجفاف والفيضانات.

ويرتكز البرنامج على أربعة محاور رئيسية تشمل تحسين المعرفة بالموارد المائية، وتطوير أنظمة تدبير مخاطر الجفاف والفيضانات، وحماية الموارد المائية والتنوع البيولوجي، وتعزيز الاستغلال المستدام للمياه الجوفية، إلى جانب توسيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، خاصة في المجال الفلاحي.

ويعكس هذا البرنامج تحولا في المقاربة المغربية، يقوم على الانتقال من تدبير ندرة المياه كأزمة ظرفية إلى بناء منظومة أكثر مرونة، تجمع بين الاستثمار في البنيات التحتية، وتحديث الحكامة، وتعزيز أدوات التكيف مع التغيرات المناخية، بما يدعم الأمن المائي ويؤمن أحد أهم مقومات التنمية الفلاحية والاقتصادية.

النمو الاقتصادي المغربي يغير محركاته في أفق 2027

ترسم «المندوبية السامية للتخطيط»، في ميزانيتها الاقتصادية الاستشرافية لسنتي 2026 و2027، صورة اقتصاد مغربي يدخل مرحلة انتقالية بين نموذجين للنمو؛ الأول تقوده الفلاحة بفضل موسم استثنائي، والثاني يرتكز على الاستثمار والصناعة والخدمات باعتبارها محركات أكثر استدامة، وبين هذين المسارين، تبدو سنة 2026 سنة انتعاش قوي، فيما تمثل سنة 2027 بداية العودة إلى وتيرة نمو أكثر توازنا.

وتتوقع «HCP» أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا في حدود 4,8 في المائة خلال سنة 2026، قبل أن يستقر عند نحو 3 في المائة في السنة الموالية. ولا يعكس هذا التباطؤ تراجعا في أداء الاقتصاد بقدر ما يعبر عن انتهاء الأثر الاستثنائي للموسم الفلاحي، إذ تبني التوقعات الخاصة بسنة 2027 على فرضية تسجيل موسم زراعي متوسط بعد سنة وصفت بأنها من أفضل المواسم خلال العقد الأخير.

ويشكل القطاع الأولي المحرك الرئيسي لهذا الانتعاش، إذ يرتقب أن ترتفع قيمته المضافة بنسبة 18,1 في المائة خلال سنة 2026، قبل أن تتراجع بنسبة 6,3 في المائة سنة 2027 بفعل تأثير سنة الأساس.

ويستند هذا الأداء إلى موسم فلاحي استفاد من تساقطات مطرية وفيرة وموزعة بشكل جيد، مكنت من استعادة التوازن المائي وتحسين الغطاء النباتي، كما بلغت المساحات المزروعة بالحبوب حوالي 3,9 ملايين هكتار، مع توقع إنتاج يقارب 90 مليون قنطار، بزيادة تناهز 50,6 في المائة مقارنة بمتوسط السنوات العشر الأخيرة. ولا تقتصر مؤشرات التحسن على الزراعات الكبرى، بل تمتد إلى الأشجار المثمرة وتربية الماشية، التي يرتقب أن تستفيد من برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني، في حين يتوقع أن تستعيد أنشطة الصيد البحري جزءا من حيويتها بعد التراجع المسجل سنة 2025، رغم استمرار الضغوط على إنتاج الصيد الساحلي. ويعكس ذلك مساهمة مختلف مكونات القطاع الأولي في دعم النمو، وإن بدرجات متفاوتة.

غير أن الرسالة الأهم التي تحملها توقعات المندوبية تكمن في أن النمو الاقتصادي لن يبقى رهينا بأداء الفلاحة وحدها. فابتداء من سنة 2027، ينتظر أن تتقدم الأنشطة غير الفلاحية إلى واجهة النمو، مدعومة باستمرار الاستثمار العمومي، وتحسن الطلب الداخلي، وتسارع المشاريع الصناعية الكبرى، إلى جانب الأوراش المرتبطة بالتحضير لاحتضان كأس العالم 2030.

وتواصل صناعة معدات النقل ترسيخ موقعها كأحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، مع توقع نموها بنسبة 5,9 في المائة سنة 2026 و5,7 في المائة سنة 2027، مستفيدة من الطلب العالمي على السيارات، ومن توسع منظومة تصنيع البطاريات الكهربائية وصناعة الطيران.

كما ينتظر أن تستعيد الصناعات الكيماوية زخما أكبر مع تحسن الطلب الدولي على الأسمدة ومشتقات الفوسفاط، خاصة بعد تعليق الولايات المتحدة الرسوم التعويضية على الأسمدة المغربية، وهو ما يمنح صادرات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط فرصا إضافية لتعزيز حضورها في الأسواق العالمية.

وفي المقابل، ينتظر أن يواصل قطاع البناء مساهمته في النشاط الاقتصادي، مستندا إلى برامج الدعم المباشر للسكن، ومواصلة الاستثمار في البنيات التحتية، وتنامي الأوراش المرتبطة بشبكات النقل واللوجستيك والاستعدادات الخاصة بمونديال 2030، بما يعزز الطلب على مواد البناء والخدمات المرتبطة بها. وتكشف هذه المؤشرات أن الاقتصاد المغربي يدخل مرحلة إعادة ترتيب لمحركات النمو، فإذا كانت الأمطار قد أعادت الفلاحة إلى صدارة المشهد خلال سنة 2026، فإن الرهان المتوسط والبعيد المدى يظل مرتبطا بقدرة الصناعة والاستثمار والابتكار على قيادة النمو وخلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

بمناسبة حلول الذكرى السابعة والعشرين لتربع

صاحب الجلالة

الملك محمد السادس

أيده الله على عرش أسلافه الميامين،

يتشرف السيد محمد بنجلون، رئيس الجمعية المهنية الوطنية لمستوردي وموزعي الغاز السائل بالمغرب، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء الهيئة المهنية، بتجديد فروض الطاعة والولاء لصاحب الجلالة أعزه الله بنصره وتأييده، سائلا العلي القدير أن يعيد هذا العيد على جلالته بموفور الصحة والهناء،

ويقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن

وبصاحبة السمو الملكي الأميرة للا خديجة،

ويشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،

وبسائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة، وأن يحقق على يديه الكريمتين

أسباب الرقي والازدهار لشعبه الوفي، إنه سميع مجيب.

المغرب يستثمر في «بطارية مائية» عملاقة لتخزين الكهرباء المتجددة

يستعد المغرب لإنجاز محطة ضخ وتخزين مائي ضخمة بإقليم شفشاون، في خطوة جديدة لتعزيز مرونة منظومته الكهربائية وتسريع الانتقال الطاقي. ويهدف مشروع «Ifahsa»، المدعوم بتمويل قدره 265 مليون دولار من البنك الدولي، إلى تخزين فائض الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية والريحية وإعادة ضخها إلى الشبكة عند الحاجة، عبر محطة بقدرة تصل إلى 300 ميغاواط ويعكس هذا المشروع توجها استراتيجيا جديدا للمملكة، لا يقتصر على توسيع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، بل يمتد إلى تطوير حلول فعالة لتخزينها، بما يضمن استقرار الشبكة الكهربائية واستغلال الفائض الطاقي الذي كان يضيع في فترات انخفاض الطلب.

وتعتمد محطة الضخ والتخزين على مبدأ بسيط وفعال، يتمثل في استخدام فائض الكهرباء لتشغيل مضخات ترفع المياه إلى خزان يقع على ارتفاع أعلى، قبل إعادة إطلاقها عبر توربينات لإنتاج الكهرباء عند ارتفاع الطلب أو تراجع إنتاج محطات الطاقة الشمسية والريحية. وبذلك، تؤدي المياه المخزنة دور "بطارية طبيعية" قادرة على حفظ الطاقة دون الحاجة إلى بطاريات الليثيوم التقليدية.

ومن المنتظر أن تساهم محطة «إفحصة» في تسهيل إدماج ما لا يقل عن غيغاواط إضافي من مشاريع الطاقة الشمسية والريحية ضمن الشبكة الوطنية، مع توفير احتياطي استراتيجي من الكهرباء يمكن الاعتماد عليه خلال الليل أو في الفترات التي تشهد انخفاضا في سرعة الرياح. وتشير التقديرات إلى أن المشروع سيسهم في تفادي انبعاث نحو 1,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، كما ينتظر أن يوفر حوالي 820 فرصة عمل مباشرة سنويا خلال مرحلة الإنجاز، إلى جانب تحفيز استثمارات خاصة قد تصل قيمتها إلى مليار دولار في مشاريع جديدة للطاقة المتجددة.

واختيرت منطقة شفشاون لاحتضان المشروع بفضل طبيعتها الجبلية، إذ تتطلب محطات الضخ والتخزين وجود فرق كبير في الارتفاع بين الخزانين العلوي والسفلي، وهو ما يسمح بتخزين أكبر قدر ممكن من الطاقة الكامنة وضمان مردودية عالية عند إعادة إنتاج الكهرباء.

ويمثل مشروع «إفحصة» أحد أبرز المشاريع التي يراهن عليها المغرب لتعزيز أمنه الطاقي، ودعم اندماج الطاقات المتجددة في الشبكة الوطنية، وتقليص الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، في انسجام مع أهدافه الرامية إلى بناء منظومة كهربائية أكثر استدامة ومرونة.

الذكاء الاصطناعي يغيّر تسوق المغاربة

أصبح الذكاء الاصطناعي جزءا من العادات اليومية للمستهلك المغربي أثناء التسوق عبر الإنترنت، غير أن الاعتماد عليه في تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني لا يزال يواجه تحفظا واضحا بسبب المخاوف المرتبطة بالأمن الرقمي والاحتيال الإلكتروني. وتكشف دراسة «Stay Secure 2026»، التي أنجزتها مؤسسة «Wakefield Research» لفائدة «Visa» بشراكة مع «Switch Al Maghrib»، أن 83 في المائة من المغاربة يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي خلال تجربة التسوق، بينما لا تتجاوز نسبة الذين يثقون بها لإتمام عمليات الدفع 23 في المائة فقط واعتمدت الدراسة، المنجزة بين يناير وفبراير 2026، على استطلاع آراء 5800 مشارك في 17 سوقا، من بينها المغرب، لرصد التحولات التي يشهدها سلوك المستهلكين مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي والتجارة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ويستخدم المغاربة هذه الأدوات أساسا لمقارنة الأسعار (55 في المائة)، والبحث عن أفكار للهدايا (57 في المائة)، والاطلاع على تقييمات المنتجات (42 في المائة). كما يرى 97 في المائة من المشاركين أن التقنيات الحديثة جعلت التسوق الإلكتروني أكثر سرعة وسهولة، فيما أكد 53 في المائة أن تطبيقات مثل «ChatGPT» و«Google Gemini» ساعدتهم على اكتشاف علامات تجارية ومتاجر جديدة.

لا تزال مخاطر الاحتيال الإلكتروني تؤثر في مستوى الثقة، فقد سبق لـ30 في المائة من المشاركين أن تعرضوا لعملية احتيال مالي خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فيما وقعت 53 في المائة من هذه الحالات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعلها المصدر الأول لعمليات النصب الرقمي وفق نتائج الدراسة.

ورغم هذه المخاوف، يعتقد 82 في المائة من المغاربة أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي دورا أساسيا في تعزيز الأمن الرقمي مستقبلا، بينما يرى 55 في المائة أنه يساعد بالفعل على اكتشاف محاولات الاحتيال، كما يطالب المستهلكون بتعزيز وسائل الحماية الاستباقية، إذ أكد 64 في المائة أنهم يشعرون بأمان أكبر عند تلقي تنبيهات فورية من البنوك أو تطبيقات الدفع عند رصد أي نشاط مشبوه.

وتسلط الدراسة الضوء أيضا على تنامي مخاطر الاحتيال الرقمي التي تستهدف الأطفال، حيث أفاد 61 في المائة من المشاركين بأنهم يعرفون طفلا تعرض لعملية احتيال إلكترونية، فيما يرى 92 في المائة أن الأطفال يواجهون صعوبة في التمييز بين المعاملات الحقيقية ومحاولات النصب، ما يعزز الحاجة إلى ترسيخ ثقافة الأمن الرقمي داخل الأسر، بالتوازي مع تطوير أدوات الحماية التقنية.

دليل ضريبي جديد لدعم الاستثمار الفلاحي

عززت «المديرية العامة للضرائب» أدوات المواكبة الجبائية الموجهة للقطاع الفلاحي بإصدار دليل مبسط يجمع مختلف التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والمهنيين، في خطوة تروم تسهيل الولوج إلى المقتضيات الجبائية وتشجيع الاستثمار ومواكبة تحديث الأنشطة الفلاحية.

ويستند هذا الدليل إلى مقتضيات المدونة العامة للضرائب والقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، ويقدم عرضا مبسطا لأبرز الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها مختلف الأنشطة الفلاحية.

ويغطي الدليل أهم الضرائب والرسوم المرتبطة بالاستثمار، بما في ذلك الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، إلى جانب واجبات التسجيل والرسم المهني، بما يوفر مرجعا عمليا يساعد المستثمرين والفلاحين على التعرف على التحفيزات المتاحة والاستفادة منها.

وأكدت «DGI» أن هذه الوثيقة ذات طابع توجيهي وتبسيطي، ولا تحل محل النصوص التشريعية والتنظيمية أو المناشير والدوريات المعمول بها، فيما يبقى الهدف منها تقريب المعلومة الجبائية وتعزيز وضوح الإطار الضريبي المنظم للاستثمار الفلاحي.

ويأتي إصدار هذا الدليل في سياق توجه يرمي إلى تحسين مناخ الأعمال بالقطاع الفلاحي، عبر تبسيط الولوج إلى المعلومات الضريبية وتعزيز مواكبة المستثمرين، بما ينسجم مع الجهود الرامية إلى تحديث الفلاحة الوطنية وتشجيع الاستثمار المنتج.

بمناسبة حلول الذكرى السابعة والعشرين لتربع

صاحب الجلالة الملك محمد السادس

أيده الله على عرش أسلافه الميامين،

يتشرف السيد محمد ميشان حبت، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الداخلة – وادي الذهب، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة الأعضاء والإداريين والموظفين، بتجديد فروض الطاعة والولاء لصاحب الجلالة أدام الله نصره وتأييده، سائلا العلي القدير أن يعيد هذا العيد على جلالته بموفور الصحة والهناء،

ويقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن وبصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة، وبشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وبسائر أفراد الأسرة العلوية الشريفة، وأن يحقق على يديه الكريمتين أسباب الرقي والازدهار لشعبه الوفي، إنه سميع مجيب.

التوجيهات الملكية.. خط الدفاع الأول عن الأرواح

القرار الذي سبق الفيضان

فرضت الأمطار الاستثنائية التي شهدها حوض اللوكوس خلال نهاية يناير وبداية فبراير 2026 أحد أصعب الاختبارات على منظومة تدبير المخاطر بالمغرب منذ عقود.

ورفعت التدفقات المائية حقينة سد «وادي المخازن» إلى مستويات غير مسبوقة منذ دخوله الخدمة سنة 1979، متجاوزة طاقته العادية، بينما كانت مدينة القصر الكبير والمناطق المجاورة تواجه احتمال فيضان واسع قد يهدد آلاف السكان والبنيات الأساسية والأراضي الفلاحية.

لكن الأزمة لم تتحول إلى كارثة إنسانية، وقد سبقت التوجيهات الملكية وصول المياه، وتحولت معطيات الرصد الهيدرولوجي إلى قرارات ميدانية سريعة، شملت تعبئة القوات المسلحة الملكية، وإطلاق عمليات الإجلاء، وتأمين مراكز الإيواء، وتنسيق تدخل مختلف المصالح المدنية والعسكرية.

لقد كشفت هذه الواقعة أن المغرب لم يعد يواجه الكوارث بمنطق التدخل بعد وقوعها، بل بمنظومة استباقية تستند إلى التخطيط واليقظة والقرار السريع، وهي مقاربة أصبحت إحدى السمات البارزة لتدبير المخاطر في المملكة.

بين ارتفاع غير مسبوق لمنسوب المياه، واستمرار التساقطات، وتعبئة مختلف الأجهزة، برزت فلسفة ملكية جديدة، تتجاوز تفادي خسائر بشرية، إلى ترسيخ ثقافة جديدة في تدبير المخاطر، وقد جعلت من الاستباق أحد أبرز عناوين العمل العمومي بالمغرب.

الطبيعة تتجاوز كل الحسابات

سجلت محطات الرصد التابعة لوكالة الحوض المائي للوكوس، خلال الأيام الأخيرة من يناير 2026، ارتفاعات متسارعة في صبيب الأودية المغذية لسد «وادي المخازن» نتيجة تساقطات مطرية استثنائية شملت أجزاء واسعة من شمال المملكة.

وارتفعت حقينة السد إلى نحو 945 مليون متر مكعب، قبل أن تتجاوز نسبة الملء 140 في المائة، ثم بلغت لاحقا حوالي 156 في المائة، في مستوى لم يسبق تسجيله منذ تشغيل المنشأة قبل نحو خمسة عقود.

وفرض هذا الوضع رفع كميات التصريف نحو مجرى وادي اللوكوس للحفاظ على سلامة السد، ما وضع مدينة القصر الكبير والجماعات الواقعة على ضفاف الوادي أمام احتمال فيضان واسع.

ولم يرتبط مصدر الخطر بالسد نفسه، بل بالطبيعة الجغرافية للمجال الذي يستقبل المياه المصرفة، فالقصر الكبير تقوم وسط سهل منبسط يخترقه وادي اللوكوس، وتحيط بها مساحات فلاحية تعد من أكثر المناطق إنتاجا على مستوى جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة.

كذلك، تضم المنطقة شبكة طرق ومنشآت اقتصادية ومرافق عمومية تجعل أي ارتفاع مفاجئ في منسوب المياه تهديدا مباشراً للسكان وللنشاط الاقتصادي.

ودفعت هذه المعطيات السلطات المختصة إلى الانتقال من مرحلة المراقبة إلى مرحلة الاستعداد الميداني، بعد أن أكدت النماذج الهيدرولوجية استمرار التساقطات واحتمال ارتفاع الواردات المائية خلال الساعات الموالية.

تحول اليقظة إلى قرار

ار أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تعليماته السامية منذ الساعات الأولى لتطور الوضع بتعبئة جميع الوسائل الضرورية لحماية السكان وتأمين المناطق المهددة.

وباشرت، القوات المسلحة الملكية، بتعليمات ملكية، نشر وسائلها اللوجستية وتجهيز فضاءات الاستقبال وتوزيع الخيام والمساعدات لفائدة الأسر التي تقرر إجلاؤها، قبل أن تبلغ الفيضانات ذروتها.

وأضفى هذا القرار بعدا حاسماً على إدارة الأزمة، لأنه وفر للمصالح الميدانية هامشا زمنيا ثمينا للتحرك، بدل الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع الكارثة.

واعتمدت وزارة الداخلية، استنادا إلى المعطيات الهيدرولوجية والإنذارات الجوية، خطة متعددة المراحل شملت توسيع دائرة اليقظة، وإصدار تعليمات بإخلاء المناطق الأكثر عرضة للخطر، وتعليق الدراسة بعدد من المؤسسات التعليمية، وإعادة تنظيم حركة السير، وتأمين مراكز للإيواء، مع تعبئة

لم يعد نجاح التدخل مرتبطا بقدرات جهاز واحد، بل بقدرة الدولة على توحيد الإمكانات البشرية والتقنية واللوجستية داخل منظومة واحدة تعمل وفق هدف محدد وسقف زمني ضيق.

مختلف وسائل النقل والإغاثة.

ولم يكن قرار الإجلاء قرارا سهلا بالنظر إلى عدد السكان واتساع المجال المعني، لكنه عكس أولوية واضحة جعلت حماية الأرواح تتقدم على كل الاعتبارات الأخرى.

وأثبتت التجربة أن كل ساعة جرى ربحها قبل وصول المياه أسهمت في تقليص حجم المخاطر، ورسخت مبدأ أصبح يشكل اليوم أحد مرتكزات تدبير الكوارث بالمغرب.. الاستباق يبدأ بالقرار، لا بانتظار وقوع الخطر.

السلطات.. منظومة واحدة

حركت السلطات العمومية منظومة متكاملة ضمت القوات المسلحة الملكية، والسلطات الترابية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ووكالة الحوض المائي للوكوس، إلى جانب مختلف المصالح التقنية والصحية.

واعتمدت هذه المنظومة توزيعا واضحا للاختصاصات، سمح لكل جهاز بالتحرك وفق مهامه، مع الحفاظ على قيادة ميدانية موحدة ضمنت سرعة اتخاذ القرار وتبادل المعلومات بشكل مستمر.

ونقلت الفرق المختصة المرضى من المستشفى المحلي قبل وصول المياه إلى محيطه، وأمنت السلطات مراكز الإيواء، ووفرت وسائل النقل والإعاشة، بينما تكفلت الأجهزة الأمنية بحماية الممتلكات وتنظيم حركة السير داخل المناطق التي شملها الإجلاء.

كما واكبت السلطات المحلية السكان ميدانيا، وقدمت لهم المعلومات والتعليمات بشكل مباشر، ما ساهم في الحد من مظاهر الارتباك التي ترافق عادة عمليات الإجلاء واسعة النطاق.

وكشفت هذه التعبئة مستوى النضج الذي بلغته منظومة تدبير الأزمات بالمغرب، بعد سنوات من تطوير آليات التنسيق بين مختلف المؤسسات.

ولم يعد نجاح التدخل مرتبطا بقدرات جهاز واحد، بل بقدرة الدولة على توحيد الإمكانات البشرية والتقنية واللوجستية داخل منظومة واحدة تعمل وفق هدف محدد وسقف زمني ضيق.

وأصبح هذا التكامل أحد أبرز عناصر القوة في مواجهة الظواهر المناخية القصوى التي يتوقع أن تتزايد وتيرتها خلال العقود المقبلة.

ترجمة عملية لثقافة الاستشراف

فرضت فيضانات القصر الكبير اختبارا عمليا لفعالية المقاربة التي اعتمدها المغرب في مواجهة المخاطر الطبيعية، ولم يقتصر النجاح على تنفيذ عملية إجلاء واسعة في وقت وجيز، بل تجسد في قدرة مختلف المؤسسات على تحويل المعلومات العلمية إلى قرارات تنفيذية قبل وصول الخطر إلى ذروته.

واستندت هذه المقاربة إلى منظومة تجمع بين الرصد الجوي، والمتابعة الهيدرولوجية، والقيادة الميدانية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، بما سمح بالتحرك وفق معطيات دقيقة بدل ردود الفعل المتأخرة.

وتنسجم هذه المقاربة مع التحولات التي شهدها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال تدبير المخاطر، سواء من خلال تحديث شبكات الرصد والإنذار، أو تعزيز قدرات وكالات الأحواض المائية، أو تطوير وسائل تدخل القوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية، أو الرفع من جاهزية السلطات الترابية في التعامل مع الحالات الاستثنائية.

وأصبحت هذه المكونات تشكل منظومة متكاملة تتجاوز منطق الإغاثة التقليدية، وتعتمد على الوقاية والاستعداد والتعبئة المبكرة.

وتؤكد التجارب الدولية أن الكلفة الاقتصادية لعمليات الإجلاء الاستباقية تبقى أقل بكثير من كلفة إعادة الإعمار ومعالجة الخسائر البشرية بعد وقوع الكوارث.

وتشير تقارير «مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث» (UNDRR) إلى أن كل استثمار في الوقاية والإنذار المبكر يحقق عائدا مضاعفا عبر الحد من الخسائر وحماية الأرواح والبنيات التحتية.

وتضع هذه المعطيات ما جرى بالقصر الكبير ضمن توجه عالمي يجعل من الاستباق أحد أهم مؤشرات الحكامة الحديثة في إدارة المخاطر، خاصة في ظل تزايد الظواهر المناخية القصوى المرتبطة بالتغير المناخي.

القصر الكبير... الأزمة في أرقام

درس يتجاوز القصر الكبير

قدمت أحداث القصر الكبير درسا يتجاوز حدود مدينة أو فيضان استثنائي، وأثبتت أن فعالية السياسات العمومية تقاس بقدرتها على استباق المخاطر، لا بسرعة التدخل بعد وقوعها.

كما أبرزت أن الاستثمار في السدود، وأنظمة الرصد، ووسائل التدخل، والموارد البشرية، يكتسب قيمته الحقيقية عندما يندمج داخل رؤية موحدة تجعل حماية الإنسان أولوية مطلقة.

وتزداد أهمية هذا الدرس في ظل التحولات المناخية التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تصنفها تقارير «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» (IPCC) ضمن أكثر المناطق عرضة لتزايد موجات الجفاف والأمطار المركزة والفيضانات المفاجئة.

ويفرض هذا الواقع تطوير أدوات أكثر دقة للتنبؤ، وتعزيز قدرة المؤسسات على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، ومواصلة الاستثمار في البنيات الوقائية التي تقلص آثار الظواهر القصوى.

ويرسخ ما حدث في القصر الكبير إحدى السمات البارزة للمقاربة المغربية في تدبير القضايا الاستراتيجية، وهي اعتماد الاستباق كخيار دائم في مواجهة التحديات.

وبرز هذا المنهج في تدبير الموارد المائية، وتطوير الأمن الغذائي، وتسريع الانتقال الطاقي، قبل أن يتجسد مرة أخرى في إدارة واحدة من أخطر الفيضانات التي عرفها شمال المملكة خلال العقود الأخيرة.

ولم يكن الهدف احتواء أزمة عابرة، بل ترسيخ نموذج يجعل من القرار المبكر، والتنسيق المؤسساتي، والجاهزية الميدانية، خط الدفاع الأول عن الإنسان والمجال.

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرون لتربع

صاحب الجلالة الملك محمد السادس

نصره الله وأيده على عرش أسلافه المنعمين

تتقدم رئاسة وأعضاء «الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك بالمغرب»، بأسمى آيات الولاء والإخلاص لجلالته، وأصدق المتمنيات بموفور الصحة ودوام العافية وطول العمر.

وأن يحفظ جلالته في ولي عهده الأمير مولاي الحسن، وابنته المصون الأميرة لالة خديجة، وصنو السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وكافة أفراد الأسرة العلوية الشريفة.

إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير

الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك
FÉDÉRATION NATIONALE DES ASSOCIATIONS DU CONSOMMATEUR

اقتصاد السيادة

تثمين للمكتسبات وضمان للاستدامة

- «جعلنا من تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي محورا للتنمية الصناعية»
- «الاستقرار اليوم هو العامل الأساسي في معادلة التنمية، وهو الرأسمال الاستراتيجي الذي يعتز به المغرب»

يرسم الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش ملامح مرحلة اقتصادية جديدة، تتجاوز قياس النجاح بمعدلات النمو وحجم الاستثمارات، إلى بناء قدرة وطنية على تأمين الحاجيات الأساسية، ومواجهة التقلبات الدولية، وصون استقلال القرار الاقتصادي.

وانتظمت الإشارات إلى الفلاحة والطاقة والصناعة والابتكار والتمويل داخل رؤية واحدة، تجعل من السيادة والتنمية المستدامة ركيزتين متكاملتين للمغرب الصاعد.

ووصف صاحب الجلالة الملك محمد السادس المرحلة الراهنة بأنها «مرحلة فاصلة في المسار التنموي»، مؤكدا أن الأمن والاستقرار ونجاعة المؤسسات تمثل رأسمالا استراتيجيا يتيح للمملكة مواصلة الإصلاحات وتنفيذ المشاريع الكبرى.

ويمنح هذا الاستقرار الاقتصاد الوطني قدرة أكبر على الصمود، في محيط دولي يتسم بعودة السياسات الحمائية، واضطراب سلاسل التوريد، واشتداد التنافس على الغذاء والطاقة والتكنولوجيا.

وتدعم المؤشرات الاقتصادية هذا المسار، بعدما بلغ معدل النمو نحو 4,9 في المائة سنة 2025، مع توقع بلوغ المستوى نفسه أو تجاوزه خلال 2026.

غير أن الدلالة الأساسية للخطاب لا تقف عند وتيرة النمو، بل تمتد إلى طبيعة القطاعات التي تقوده، ومستوى مساهمتها في تعزيز المناعة الاقتصادية للمملكة.

في الفلاحة، ربط جلالة الملك الموسم الجيد والتساقطات المطرية بتعزيز الأمنين المائي والغذائي. ويعكس هذا الربط موقع القطاع ضمن منظومة السيادة، باعتباره مصدرا للغذاء والدخل والاستقرار القروي، وقاعدة للصناعات التحويلية.

كما يبرز أن تدبير الماء وحماية الإنتاج الفلاحي لم يعودا ورشين منفصلين، بل مكونين لسياسة واحدة تستهدف تقليص أثر التقلبات المناخية والأسواق الخارجية.

وفي مجال الطاقة، قدم الخطاب الطاقات المتجددة باعتبارها ركيزة للأمن الطاقي ورافعة لجذب الصناعات الباحثة عن كهرباء تنافسية ومنخفضة الكربون.

ويؤشر الشروع في تنزيل «عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر»، عبر الترخيص لمجموعة أولى من المشاريع الكبرى، إلى انتقال المملكة من التخطيط إلى التنفيذ في قطاع مرشح لإعادة تشكيل الخريطة الصناعية والطاقية العالمية.

وتتعزز هذه الرؤية بصعود الصناعات المتقدمة. فقد رسخ المغرب موقعه كأول مصدر للسيارات في إفريقيا، بطاقة إنتاجية تقارب مليون سيارة سنويا، كما توسعت استثماراته في الطيران ومحركات الطائرات وأنظمة الهبوط والبطاريات الكهربائية.

وتكشف هذه الدينامية عن توجه نحو رفع المحتوى التكنولوجي للصادرات، والاندماج في سلاسل إنتاج أكثر قيمة، واستباق التحولات المرتبطة بالنقل الكهربائي والاقتصاد الأخضر.

ويحتل الاكتفاء الاستراتيجي موقعا مركزيا في هذه المعادلة. فقد أكد الخطاب أن الصناعات الغذائية والدوائية تغطي قرابة 80 في المائة من الحاجيات الوطنية، وأن «تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي» أصبحت محورا للتنمية الصناعية.

وتكتسب هذه النسبة أهميتها من قدرتها على حماية السوق الوطنية من الصدمات، وضمان استمرارية التزويد بالمواد الأساسية.

كما حمل الخطاب القطاع المالي مسؤولية مواكبة هذا التحول، من خلال توسيع تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار، والتصنيع والتصدير، وتعبئة الادخار الوطني لخدمة الاستثمار.

فالسيادة الإنتاجية تحتاج إلى قدرة تمويلية وطنية تضمن استمرارية المشاريع وتوسعها.

هكذا يقدم الخطاب مفهوما شاملا للسيادة، يجمع الأمن المائي والغذائي والطاقي والصناعي والتكنولوجي والمالي. ومن هذه الرؤية ينطلق ملف العدد، لقراءة كيف تحولت التنمية المستدامة، خلال سبعة وعشرين عاما، إلى أداة لبناء اقتصاد أكثر مناعة وتنافسية وقدرة على صناعة المستقبل.

السيادة كرؤية ملكية

في عالم اليوم لا تختزل السيادة في حدود الدول أو بما تختزنه من ثروات طبيعية فحسب، وإنما بقدرتها على تأمين حاجياتها الأساسية، وحماية مواردها، وبناء اقتصاد قادر على الصمود أمام الأزمات.

وكشفت التحولات التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة، من الجائحة إلى اضطراب سلاسل الإمداد، ومن التغيرات المناخية إلى أزمات الغذاء والطاقة، أن القوة الحقيقية للأمم أصبحت تقاس بمدى استعدادها للمستقبل، لا بقدرتها على مواجهة الأزمات بعد وقوعها.

ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة المسار الذي اختاره المغرب خلال السبعة والعشرين عاما الماضية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

بعيدا عن التعامل مع الماء، والفلاحة، والطاقة، والبحث العلمي، والغابات، والبحر، والحماية الاجتماعية كقطاعات منفصلة، برزت رؤية تجعلها عناصر متكاملة داخل مشروع وطني واحد، هدفه بناء مقومات السيادة وتعزيز استقلال القرار الوطني.

ولم تكن هذه الرؤية استجابة ظرفية لتحديات فرضها العالم اليوم، بل خيارا استراتيجيا سبق كثيرا من هذه التحولات.

فبينما كانت دول كثيرة تكتشف تدريجيا مخاطر ندرة المياه أو هشاشة الأمن الغذائي أو التبعية الطاقية، كان المغرب يوسع شبكة سدوده، ويستثمر في تحلية مياه البحر، ويحدث فلاحته، ويؤسس لاقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على الطاقات المتجددة، ويربط البحث العلمي بالإنتاج، ويضع الإنسان في صلب التنمية.

ويكشف هذا المسار أن قوة الدولة لا تبنى بالمشاريع منفردة، وإنما بالعلاقة التي تجمع بينها، فالماء يؤمن استدامة الفلاحة، والفلاحة تغذي الصناعة، والصناعة تخلق القيمة المضافة، والبحث العلمي يرفع الإنتاجية، والطاقة النظيفة تعزز التنافسية، والحماية الاجتماعية تحمي الرأسمال البشري، بينما يضمن الاستثمار استمرارية هذا البناء.

وعندما تتفاعل هذه العناصر وتشتغل ضمن رؤية واحدة، تتحول من مشاريع قطاعية إلى منظومة متكاملة قادرة على مواجهة الأزمات وصناعة الفرص.

إنها فلسفة تنظر إلى الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الطاقي، والابتكار، وحماية الإنسان، باعتبارها وجوها متعددة لمعنى واحد هو السيادة، بوصفها مشروعا يوميا يبنى بالمعرفة، ويترجم بالاستثمار، وتحميه المؤسسات، ويصنع ثماره الإنسان.

اقتصاد القطرة لتدبير الندرة

لم يعد أكبر تحد تواجهه الدول يتمثل في البحث عن موارد مائية جديدة، بل في القدرة على إدارة كل قطرة ماء بكفاءة أعلى.

وفرضت التغيرات المناخية، والنمو الديموغرافي، وارتفاع الطلب على الغذاء، معادلة جديدة جعلت الأمن المائي أحد أبرز مقومات الأمن الاستراتيجي.

ويواجه المغرب هذا التحدي في سياق خاص، بعدما تراجعت حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة من أكثر من 2500 متر مكعب سنوياً في ستينيات القرن الماضي إلى نحو 600 متر مكعب حالياً، مع توقع استمرار هذا المنحى خلال العقود المقبلة.

ويظل القطاع الفلاحي المستهلك الأكبر للمياه، إذ يستحوذ على نحو 85 في المائة من الموارد المائية المستعملة، لأنه يشكل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي الوطني.

واستوعب المغرب مبكرا أن مواجهة هذه المعادلة لا يمكن أن تقوم على انتظار تحسن التساقطات، بل على إعادة بناء السياسة المائية وفق رؤية شاملة.

وقاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس هذا التحول عبر استراتيجية نقلت الماء من ملف تقني إلى قضية سيادية، تقوم على تنويع مصادر التزود، وتعبئة الموارد غير التقليدية، والربط بين الأحواض، وتسريع تحلية مياه البحر، وتحديث شبكات الري، ورفع كفاءة الاستعمال في مختلف القطاعات.

ولا تقاس السياسة المائية بعدد السدود وحده، بل بقدرتها على ضمان استمرارية التنمية في ظل مناخ يتسم بتزايد التقلبات وارتفاع الضغط على الموارد.

الماء إلى قضية سيادية

ارتبط تدبير الماء في المغرب، لعقود طويلة، بسياسة بناء السدود التي مكنت المملكة من تأمين احتياطيات مهمة لمياه الشرب والسقي وإنتاج الطاقة الكهرومائية.

غير أن توالي سنوات الجفاف، وتراجع التساقطات، وعدم انتظامها زمنيا ومجاليا، فرض الانتقال إلى مرحلة جديدة تجاوزت منطق تعبئة الموارد نحو بناء منظومة متكاملة للأمن المائي.

وانطلق هذا التحول من قناعة واضحة مفادها أن الماء لم يعد مجرد مورد طبيعي، بل أصبح عنصرا حاسما في استقرار الاقتصاد، وضمان الأمن الغذائي، وجذب الاستثمار، والحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

وترجمت هذه الرؤية في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، الذي جمع بين مواصلة الاستثمار في السدود الكبرى والمتوسطة، وتسريع مشاريع تحلية مياه البحر، والربط بين الأحواض المائية، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وتحسين مردودية شبكات التوزيع.

كما عزز المغرب قدراته في مجال الرصد الهيدرولوجي والإنذار المبكر، وربط تدبير الموارد المائية بالتوقعات المناخية، بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر دقة في توزيع الموارد وتوجيه الاستثمارات.

ولم يعد الهدف مواجهة أزمة موسمية، بل بناء قدرة دائمة على التكيف مع واقع مائي جديد يتسم بندرة الموارد وارتفاع الطلب.

تحرير مصادر الماء من تقلبات المناخ

فرض تراجع التساقطات وتزايد تواتر سنوات الجفاف إعادة النظر في النموذج التقليدي لتعبئة الموارد المائية، الذي ظل يعتمد أساساً على السدود والجريان السطحي.

واستجابت المملكة لهذا التحول عبر تنويع مصادر التزود، وتحويل الموارد غير التقليدية إلى ركيزة أساسية ضمن السياسة المائية.

وبرزت محطات تحلية مياه البحر باعتبارها أحد أكبر رهانات المرحلة، بعدما انتقلت من حلول موجهة لبعض المدن الساحلية إلى مشاريع استراتيجية تستهدف تأمين مياه الشرب، ودعم النشاط الصناعي، وتوفير موارد إضافية للسقي في عدد من الأحواض الفلاحية.

ويمثل المشروع العملاق لتحلية مياه البحر بالدار البيضاء أبرز تجليات هذا التوجه، إلى جانب مشاريع أكادير، والداخلة، والحسيمة، والناظور، وآسفي، وغيرها من المشاريع المبرمجة في إطار رؤية ترمي إلى جعل التحلية أحد الأعمدة الرئيسية للأمن المائي الوطني.

ولا تنبع أهمية هذه المشاريع من حجم المياه المنتجة فقط، بل من قدرتها على تقليص ارتباط التزويد بالماء الصالح للشرب بالتقلبات المناخية، وتخفيف الضغط على الفرشات المائية والسدود، بما يتيح توجيه جزء أكبر من الموارد التقليدية نحو دعم النشاط الفلاحي وحماية الأنظمة البيئية.

ولم يقتصر التحول على تنويع مصادر المياه، بل شمل أيضا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وبعض الأنشطة الاقتصادية، وتطوير تقنيات مراقبة الشبكات للحد من ضياع المياه، في توجه يعكس انتقال المغرب من منطق تعبئة الموارد إلى منطق تعظيم قيمة كل متر مكعب متاح.

تثمين الماء في الحقول

لم يكن الهدف من الإصلاحات المائية تقليص حصة الفلاحة من الموارد المائية، لأن هذا القطاع يمثل الضامن الأول للأمن الغذائي، بل تحسين إنتاجية كل متر مكعب مستعمل.

وتشير أحدث المعطيات إلى أن الفلاحة تستحوذ على نحو 85 في المائة من المياه المسحوبة بالمغرب، وهي نسبة تعكس الوزن الاقتصادي والاجتماعي للقطاع أكثر مما تعكس اختلالا في توزيع الموارد، ولهذا، انصب الرهان على تحديث طرق الري، ورفع كفاءة استعمال المياه، بدل الحد من النشاط الفلاحي.

وقاد المغرب أحد أكبر برامج التحول نحو الري الموضعي، الذي مكن من تجهيز مئات الآلاف من الهكتارات بهذه التقنية، وساهم في تحقيق اقتصاد مهم في استهلاك المياه، وتحسين مردودية عدد من الزراعات ذات القيمة المضافة.

كما شجعت الدولة اعتماد حلول الزراعة الذكية، وتقنيات الري المبنية على المعطيات المناخية، وأدوات مراقبة رطوبة التربة، بما يساعد الفلاح على تحديد الكميات الضرورية من المياه وفق الاحتياجات الفعلية للمحاصيل، لا وفق التقديرات التقليدية.

وتكامل هذا التوجه مع برامج تطوير البحث العلمي الزراعي، وتحليل التربة، والتسميد المعقلن، بما جعل تدبير المياه جزءا من

27 عـامـا من الأوراش

منظومة متكاملة تستهدف رفع الإنتاجية، وخفض كلفة الإنتاج، وتعزيز قدرة الفلاحة المغربية على التكيف مع ندرة الموارد.
لذلك لم يعد نجاح السياسة المائية يقاس بكمية المياه التي تُستهلك، بل بالقيمة الاقتصادية والغذائية التي ينتجها كل متر مكعب منها.

منظومة مائية متكاملة

تقوم السياسة المائية بالمغرب على بناء منظومة مترابطة تجعل كل مكون يؤدي وظيفة محددة داخل دورة متكاملة لتدبير الموارد.
وأصبحت السدود، ومحطات التحلية، والربط بين الأحواض، وشبكات نقل المياه، وإعادة استعمال المياه العادمة، والاقتصاد في الاستهلاك، عناصر متكاملة داخل رؤية واحدة تستهدف ضمان الأمن المائي على المدى الطويل.
ويعكس هذا التحول انتقال الدولة من معالجة الإكراهات الظرفية إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يربط بين العرض والطلب، وبين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.
وتبرز مشاريع الربط بين الأحواض المائية باعتبارها أحد أهم تجليات هذا التحول، بعدما أتاحت نقل المياه من الأحواض التي تعرف فائضا إلى أخرى تعاني خصاصا متزايدا، بما يقلص الفوارق المجالية في توزيع الموارد.
وساهمت هذه المشاريع في تعزيز أمن التزويد بالماء الصالح للشرب لعدد من المدن الكبرى، وحماية النشاط الاقتصادي من آثار التراجع الحاد في الواردات المائية.
وتواصل المملكة إنجاز سدود جديدة، وتأهيل منشآت قائمة، ورفع كفاءة شبكات النقل والتوزيع، في إطار مقاربة تعتبر أن تنويع مصادر الماء لا يحقق أهدافه إلا إذا رافقته بنية تحتية قادرة على نقل الموارد وتدبيرها بكفاءة.
وبدلا من إسناد تدبير الماء مسؤولية إلى قطاع واحد، أصبح ورشا وطنيا تتقاطع فيه اختصاصات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث.
ويمنح هذا التكامل للسياسة المائية مرونة أكبر في مواجهة التقلبات المناخية، ويجعلها أكثر قدرة على مواكبة التحولات الديموغرافية والاقتصادية التي يعرفها المغرب.

أمن مائي وتنمية مستدامة

أثبتت السنوات الأخيرة أن الاستثمار في الماء لم يعد يهدف إلى مواجهة آثار الجفاف فقط، بل أصبح ركيزة لضمان استمرارية التنمية.
ويصعب تصور توسع النشاط الفلاحي، أو استقرار المدن، أو جذب الاستثمارات الصناعية، أو تطوير السياحة، دون منظومة

قادرة على تأمين الموارد المائية في مختلف الظروف المناخية.
واكتسبت المشاريع المائية بعدا اقتصاديا واستراتيجيا يتجاوز وظيفتها التقنية، وأصبحت عنصراً أساسيا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وحماية الأمن الغذائي.
وتؤكد المؤشرات المسجلة خلال سنة 2026 أن تحسن التساقطات وارتفاع نسبة ملء السدود إلى مستويات فاقت 74 في المائة وفرا هامشا مهما لإعادة تكوين الاحتياطات المائية.
لكن هذا التحسن لم يغير توجه السياسة المائية للمملكة، لأن الرهان لم يعد مرتبطا بموسم مطير أو سنة جافة، بل ببناء قدرة دائمة على التكيف مع واقع مناخي يتسم بتزايد عدم اليقين.
وواصلت المملكة الاستثمار في تحلية مياه البحر، والربط بين الأحواض، والاقتصاد في الماء، باعتبارها خيارات استراتيجية لا ترتبط بالظرفية، بل بالمستقبل.
ويختزل هذا المسار أحد أبرز التحولات التي شهدها المغرب خلال العقود الأخيرة. فلم يعد الأمن المائي يقاس بعدد السدود أو بحجم التساقطات، بل بقدرة الدولة على تنويع مصادر التزود، وتحسين كفاءة الاستعمال، وتعبئة التكنولوجيا والبحث العلمي لضمان استدامة الموارد.
وبهذا المعنى، لم يعد الماء رهينا بما تجود به السماء، بل أصبح نتاج رؤية استراتيجية تجعل من كل قطرة موردا ينبغي تدبيره بأعلى درجات الكفاءة، خدمةً للتنمية، والأمن الغذائي، والأجيال القادمة.

علاقة جديدة بالماء

فرضت التحولات المناخية على عدد من الدول مراجعة سياساتها المائية بعد وقوع الأزمات، بينما اختار المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الاستثمار في بناء منظومة قادرة على استباقها.
وتعكس المشاريع التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة انتقالا من منطق تعبئة الموارد إلى إدارة دورة الماء بكامل مكوناتها، من التخزين والتحلية والربط بين الأحواض، إلى إعادة الاستعمال، وترشيد الطلب، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والبحث العلمي.
وانتفى قياس نجاح هذه السياسة بعدد السدود أو محطات التحلية التي أُنجزت، بل بقدرتها على تأمين استمرارية التنمية في ظرفية مناخية تزداد تعقيدا عاما بعد آخر.
وأصبح الماء عنصرا حاسما في استقرار المدن، واستدامة الفلاحة، وجاذبية الاستثمار، وحماية المنظومات البيئية، وهو ما منح السياسة المائية بعدا سياديا يتجاوز حدود التدبير التقني للموارد.
ويختزل هذا التحول إحدى أبرز السمات التي ميزت الرؤية الملكية خلال العقود الأخيرة، والقائمة على الاستثمار في الحلول قبل أن تتحول التحديات إلى أزمات.
لذلك، لم يعد الأمن المائي في المغرب رهينا بما تمنحه الطبيعة وحدها، بل أصبح ثمرة رؤية استراتيجية تعتبر أن كل قطرة ماء مورد وطني ينبغي تثمينه، وأن ضمان استدامته مسؤولية جماعية تتقاطع فيها البنية التحتية، والابتكار، والحكامة، وحسن التدبير.

السيادة المائية

شكلت ندرة المياه أحد أكبر التحديات التي واجهت المغرب خلال العقود الأخيرة. غير أن المملكة اختارت تحويل هذا التحدي إلى ورش استراتيجي، فمن تعبئة الموارد المائية إلى تحلية مياه البحر والاقتصاد في الماء، أصبح الأمن المائي أحد أعمدة بناء السيادة الوطنية.

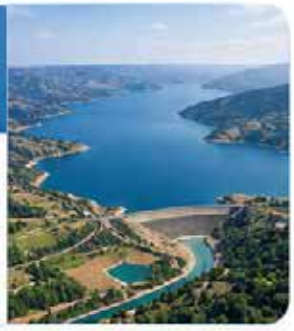

20.7 مليار م³ سعة تخزينية وطنية

تمثل القدرة الإجمالية للسدود الكبرى أحد أعمدة الأمن المائي، بعدما كانت السعة في حدود نحو 13 مليار متر مكعب عند نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويعكس التطور انتقال المغرب إلى شبكة أكثر قدرة على تعبئة الموارد ومواجهة توالي سنوات الجفاف.

154 سداً كبيرًا

يمتلك المغرب 154 سداً كبيراً، مقابل بنية مائية أقل اتساعا بكثير عند بداية العهد، ضمن مسار متواصل لتعزيز تخزين المياه وتأمين حاجيات الشرب والري. وتبلغ السعة الإجمالية الحالية لهذه المنشآت نحو 20,7 مليار متر مكعب.

1.7 مليار م³ سنويا هدف التحلية في أفق 2030

يستهدف البرنامج الوطني رفع إنتاج المياه المحلاة إلى أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنويا، بما يسمح بتغطية أكثر من نصف حاجيات المغرب من مياه الشرب، إلى جانب توفير مياه السقي لمساحات فلاحية مهمة.

17 محطة لتحلية مياه البحر

يتوفر المغرب على 17 محطة تحلية عاملة، تنتج نحو 320 مليون متر مكعب سنويا لفائدة مياه الشرب والري، والصناعة، بعدما كان اللجوء إلى التحلية محدودا في بداية المسار.

أكثر من مليون هكتار مجهزة بالري الموضعي

انتقل الري بالتنقيط من تجارب محدودة عند نهاية التسعينيات إلى أكثر من مليون هكتار، وأصبح أحد أكبر تحولات السياسة الفلاحية في مجال الاقتصاد في الماء. ويغطي الري الموضعي حاليا نحو 54% من المساحات المجهزة، مع هدف تجاوز 70% بحلول 2030.

1 مليار م³ سنويا مياه قابلة للتحويل بين الأحواض

تستهدف مشاريع الربط الكبرى نقل نحو مليار متر مكعب سنويا من الأحواض الأكثر وفرة في الشمال نحو مناطق الوسط التي تعاني عجزا هيكليا، بما يعيد توزيع المورد المائي جغرافيا ويحمي المدن والفلاحة من تقلبات التساقطات.

حدد التوجيه الملكي هدفا استراتيجيا يتمثل في تغطية ما لا يقل عن 80% من حاجيات الري على الصعيد الوطني، إلى جانب ضمان الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين، مهما كانت الظروف المناخية.

80% هدف تأمين حاجيات السقي

الأثر الاستراتيجي

- تحسين جودة الحياة والعدالة المجالية
- الحد من أثار الجفاف والتغير المناخي
- توفير الماء للصناعة ودعم التنافسية الوطنية
- دعم الفلاحة المستدامة والاقتصاد في المياه ورفع الإنتاجية
- تأمين الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين
- تعزيز الأمن المائي وحماية الموارد للمستقبل

الماء اليوم... استثمار في السيادة وغد أفضل للأجيال القادمة

السيادة الغذائية

"رغم ندرة المياه، واصل المغرب الاستثمار في رفع الإنتاجية وتحديث الفلاحة، معتمداً على السقي والابتكار وتثمين سلاسل الإنتاج أكثر من التوسع في استغلال الأراضي"

8,7
ملايين هكتار
مساحة زراعية نافعة

تشكل الأراضي الزراعية نحو 8.7 ملايين هكتار، وهي القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الفلاحي الوطني.

1,65
مليون هكتار
فلاحة مسقية

لا تمثل سوى أقل من خمس المساحة الزراعية، لكنها توفر قرابة 445 من القيمة المضافة الفلاحية وأكثر من 75% من الصادرات الفلاحية.

6,3
ملايين طن
من الحبوب

عودة قوية للإنتاج خلال موسم 2025-2025 بعد سنوات الجفاف، بما يعكس أثر تحسن الموسم الفلاحي.

11,5
ملايين طن
من الخضر والفواكه

إنتاج سنوي يضمن تموين السوق الوطنية ويعزز مكانة المغرب في الأسواق الخارجية.

75%
من الصادرات الفلاحية

تصدر عن المناطق المسقية، ما يؤكد أن الاستثمار في الماء أصبح استثماراً في الأمن الغذائي والتنافسية.

45%
من القيمة المضافة الفلاحية

تنتجها الأراضي المسقية، رغم أنها لا تمثل سوى أقل من خمس المساحة الزراعية.

استثمار في الماء ... استثمار في المستقبل

مستقبل مستدام
فلاحة قوية بماء أقل لأجيال القادمة

أمن غذائي
تموين مستدام للسوق الوطنية وتعزيز الصادرات

إنتاج أكثر
رفع الإنتاجية والإنتاج بموارد أقل

تثمين سلاسل الإنتاج
من الحقل إلى السوق بجودة وقيمة مضافة

ابتكار وتحديث
بحث وتطوير وتكنولوجيا لفلاحة أكثر إنتاجية

اقتصاد في الماء
سقي ذكي وتقنيات حديثة لاستهلاك أقل للمياه

الاستثمار الفلاحي ركيزة لاستقلال القرار الغذائي

الأرض أولا

لا ينحصر الاستثمار الفلاحي في عدد الضيعات أو المساحات المزروعة أو قيمة الاعتمادات المالية المرصودة، بل بقدرته على بناء منظومات إنتاج أكثر صمودا أمام الجفاف، وأكثر كفاءة في استخدام المياه، وأكثر ارتباط بالابتكار والأسواق.

وفرضت التحولات التي يعرفها العالم، من اضطراب سلاسل الإمداد إلى التغيرات المناخية وارتفاع أسعار الغذاء، إعادة تعريف الاستثمار الفلاحي باعتباره أداة لتعزيز السيادة الغذائية قبل أن يكون وسيلة لرفع الإنتاج.

واستبق المغرب هذا التحول برؤية قادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعلت الاستثمار العمومي والخاص محركا لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

وانطلقت هذه الدينامية مع «مخطط المغرب الأخضر» سنة 2008، قبل أن تدخل مرحلة جديدة مع استراتيجية «الجيل الأخضر -2020 2030»، التي وسعت مفهوم الاستثمار ليشمل الرأسمال البشري، والابتكار، والرقمنة، وتثمين الموارد الطبيعية، وخلق طبقة وسطى فلاحية، إلى جانب تشجيع المقاولة الفلاحية وجذب الرساميل الوطنية والدولية.

ولم يعد الاستثمار يوجه إلى زيادة الإنتاج فقط، بل إلى بناء فلاحة قادرة على تأمين غذاء المغاربة، ورفع تنافسية الصادرات، ومواجهة الأزمات بكفاءة أكبر.

27 عـامـا من الأوراش

الاستثمار سياسة دولة

تجاوز الاستثمار الفلاحي في المغرب الارتهان بمبادرات متفرقة أو برامج ظرفية، ليصبح جزءا من سياسة عمومية طويلة النفس.

ووضع مخطط المغرب الأخضر إطارا غير مسبوق لتعبئة الاستثمارات، عبر تحديث سلاسل الإنتاج، وتطوير الري، وتحسين الإنتاجية، وتشجيع الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص.

وقدرت الاستثمارات التي واكبت هذا المخطط، بين 2008 و2020، بمئات المليارات من الدراهم، ساهمت في تحديث البنيات الإنتاجية، ورفع قيمة الصادرات، وتحسين أداء عدد من السلاسل الفلاحية.

وأطلقت المملكة سنة 2020 استراتيجية «الجيل الأخضر» لتوسيع هذا المسار، واضعة الإنسان في قلب الاستثمار، مع هدف تكوين جيل جديد من المقاولين الفلاحيين، وإحداث 350 ألف منصب شغل جديد للشباب، وظهور طبقة وسطى فلاحية تضم ما بين 350 ألفا و400 ألف أسرة بحلول سنة 2030، إلى جانب تعبئة مليون هكتار من الأراضي السلالية لفائدة الاستثمار المنتج، وتعزيز تثمين المنتجات الفلاحية داخل المغرب.

وربط هذا التوجه الاستثمار بالأثر الاقتصادي والاجتماعي، بعدما أصبح تقييم المشاريع يقاس بما تخلقه من قيمة مضافة وفرص شغل ودخل للفلاحين، وليس فقط بحجم الإنفاق العمومي.

> **لم يعد الاستثمار الفلاحي في المغرب يوجه إلى توسيع المساحات المزروعة فقط، بل أصبح يستهدف بناء منظومة إنتاج أكثر كفاءة في استغلال الموارد الطبيعية وأكثر قدرة على مواجهة التقلبات المناخية.**

نحو سلاسل القيمة

انتقل الاستثمار الفلاحي في المغرب، خلال العقدين الأخيرين، من تمويل الإنتاج الأولي إلى بناء سلاسل قيمة متكاملة تمتد من الحقل إلى المستهلك.

ولم يعد الهدف يقتصر على زيادة المحاصيل، بل أصبح يرتكز على تحسين الجودة، ورفع القيمة المضافة، وتطوير الصناعات الغذائية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المغربية في الأسواق الدولية.

وأعطت هذه المقاربة الأولوية للسلاسل التي تشكل ركائز الأمن الغذائي والاقتصاد القروي، وفي مقدمتها الحبوب، والزيتون، والحوامض، والخضروات، والحوامض الحمراء، والتمور، والحليب، واللحوم، والسكر.

وأثمرت هذه الاستثمارات نتائج ملموسة، فقد تجاوز إنتاج الزيتون خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 نحو مليوني طن، بزيادة تناهز 111 في المائة مقارنة بالموسم السابق، فيما ارتفع إنتاج الحوامض إلى حوالي 1,9 مليون طن، بزيادة تقارب 25 في المائة، وبلغ إنتاج التمور نحو 160 ألف طن، مسجلا نموا يناهز 55 في المائة، وفق معطيات وزارة الفلاحة و«منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (FAO).

كما قدرت مديرية الدراسات والتوقعات المالية محصول الحبوب بحوالي 90 مليون قنطار، بعد سنوات اتسمت بندرة التساقطات، ما عكس قدرة المنظومة الفلاحية على استعادة جزء مهم من طاقتها الإنتاجية مع تحسن الظروف المناخية.

ولم تتحقق هذه النتائج بفعل الأمطار وحدها، بل جاءت ثمرة استثمارات متراكمة في الري الموضعي، وتحسين البذور، وتوسيع الزراعات ذات القيمة العالية، وتأهيل الضيعات، وتطوير وحدات التخزين والتلفيف والتحويل.

كما شجعت الدولة إنشاء محطات للتوضيب والتبريد، وربط الإنتاج بالأسواق الوطنية والدولية، ما مكن من تقليص الفاقد بعد الجني ورفع جودة المنتجات الموجهة للتصدير.

وامتد الاستثمار إلى الصناعات الغذائية، التي أصبحت تمثل الحلقة التي تحول الإنتاج الفلاحي إلى قيمة اقتصادية مضافة، وساهم هذا التوجه في تطوير صناعات الحليب، وتعليب الخضر والفواكه، واستخراج الزيوت، وتصنيع السكر، وإنتاج الأعلاف، بما عزز اندماج الفلاحة مع النسيج الصناعي الوطني.

ولم تعد سلاسل القيمة مجرد أدوات لتسويق المنتجات، بل أصبحت منظومات اقتصادية متكاملة تخلق فرص الشغل، وتدعم الصادرات، وترفع دخل المنتجين، وتعزز في النهاية قدرة المغرب على ترسيخ سيادته الغذائية وتقليص ارتهانه لتقلبات الأسواق الدولية.

الماء والابتكار

لم يعد الاستثمار الفلاحي في المغرب يوجه إلى توسيع المساحات المزروعة فقط، وقد أصبح يستهدف بناء منظومة إنتاج أكثر كفاءة في استغلال الموارد الطبيعية وأكثر قدرة على مواجهة التقلبات المناخية.

ووجهت الدولة جزءا مهما من الاعتمادات إلى مشاريع الاقتصاد في الماء، وتحديث تقنيات الري، والبحث العلمي، والرقمنة، وتطوير سلاسل الإنتاج، بما جعل الاستثمار أداة لتغيير نموذج الإنتاج، وليس فقط لزيادة حجمه.

وشكل الري الموضعي أحد أبرز تجليات هذا التحول، فقد تجاوزت المساحات المجهزة بهذه التقنية مليون هكتار، ما وضع المغرب ضمن الدول الرائدة إقليمياً في تحديث أنظمة السقي.

وساهم هذا الورش في رفع مردودية المياه، وتحسين إنتاجية عدد من الزراعات، وتقليص استهلاك الطاقة، مع تعزيز قدرة الضيعات على التكيف مع توالي سنوات الجفاف.

وامتد الاستثمار إلى تعبئة الموارد المائية غير التقليدية، عبر تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والربط بين الأحواض المائية، وهي مشاريع لم تعد تندرج ضمن سياسة الماء فقط، بل أصبحت جزءاً من السياسة الفلاحية نفسها، بالنظر إلى أن القطاع يستهلك نحو 85% من الموارد المائية بالمغرب.

وأصبحت كل قطرة إضافية يتم تعبئتها تعني استقرارا أكبر للإنتاج، وتقليصا لمخاطر الانقطاع خلال سنوات الشح.

وفي الوقت نفسه، انتقل الاستثمار إلى الحقل المعرفي، عبر دعم الابتكار الزراعي، وتطوير الحلول الرقمية، وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى الضيعات.

وأسهمت «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية»، من خلال منصات البحث والتطوير، وبرنامج «المثمر» الذي تقوده «مؤسسة OCP»، في تعميم الممارسات الزراعية المبنية على تحليل التربة، والتسميد المعقلن، والفلاحة الدقيقة، ما مكن آلاف الفلاحين من تحسين المردودية وخفض كلفة الإنتاج.

وهكذا، لم يعد الاستثمار يقتصر على تمويل البنيات التحتية، بل أصبح يشمل إنتاج المعرفة وتوظيفها داخل الحقل، باعتبارها مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الماء أو الأرض.

ربط التمويل بالشراكة والقطاع الخاص

فضلا عن الميزانية العمومية، أصبح الاستثمار الفلاحي، يقوم على تعبئة رساميل وطنية ودولية، وإشراك المؤسسات المالية والقطاع الخاص في تمويل المشاريع الكبرى.

وأتاحت هذه المقاربة تسريع وتيرة الإنجاز، وتنويع مصادر التمويل، وتقاسم المخاطر، خاصة في المشاريع المرتبطة بالري، والصناعات الغذائية، واللوجستيك، وتثمين المنتجات الفلاحية.

وأدت «مجموعة القرض الفلاحي للمغرب» دورا محوريا في مواكبة هذا التحول، عبر تمويل الاستثمارات الفلاحية، ومواكبة الفلاحين والمقاولات القروية، وتطوير منتجات مالية تلائم خصوصيات القطاع.

كما ساهمت مؤسسات التمويل الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصناديق الاستثمار، في دعم مشاريع استراتيجية مرتبطة بالماء، والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، وسلاسل القيمة الفلاحية.

ولم تعد هذه الشراكات مجرد آلية لتوفير التمويل، بل أصبحت وسيلة لنقل الخبرات، وتعزيز الحكامة، وتسريع الابتكار، ورفع معايير الجودة والاستدامة.

وهو ما مكن المغرب من الانتقال من منطق تمويل المشاريع إلى منطق بناء منظومات إنتاج متكاملة، قادرة على جذب الاستثمار، وتحقيق القيمة المضافة، وتعزيز تنافسية الفلاحة المغربية في الأسواق العالمية.

الثروة المنجمية جسر للقوة الجيو - سياسية

الفوسفاط المغربي درع الأمن الغذائي العالمي

فرضت الأزمات المتلاحقة التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة إعادة ترتيب أولويات الأمن الغذائي، بعدما أدى اضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الطاقة، والحرب في منطقة البحر الأسود، إلى كشف هشاشة منظومة إنتاج الغذاء العالمية، بعدما واجه ملايين الفلاحين صعوبات في الحصول على الأسمدة بالكمية والسعر المناسبين.

وأعادت هذه التطورات الاعتبار للفوسفاط باعتباره موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الحبوب أو المياه، لأن إنتاج الغذاء يبدأ من التربة، والتربة تحتاج إلى تغذية متوازنة لضمان استمرار الإنتاج.

استبق المغرب هذا التحول بسنوات، واختار، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بناء صناعة متكاملة حول الفوسفاط، تجاوزت منطق استخراج الخام وتصديره نحو تطوير منظومة صناعية وعلمية تجعل من الأسمدة أداة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

وتحول «المجمع الشريف للفوسفاط» «OCP»، إلى فاعل دولي لا يكتفي بتوفير الأسمدة، بل يطور حلولا زراعية تستجيب لخصوصيات التربة والمحاصيل والمناخ، مستندة إلى البحث العلمي والابتكار والاستثمار الصناعي.

وأصبح الفوسفاط، بهذا المعنى، رافعة اقتصادية ودبلوماسية تمنح المغرب موقعا متقدما في واحدة من أكثر القضايا الاستراتيجية إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين.

ركيزة للسيادة الاقتصادية

امتلك المغرب منذ عقود أكبر احتياطي معروف من الفوسفاط في العالم، غير أن القيمة الحقيقية لهذه الثروة لا ترتبط بحجم الاحتياطي وحده، بل بطريقة تثمينه.

وقادت الرؤية الملكية تحولا عميقا داخل هذا القطاع، ارتكز على الرفع من القيمة المضافة، وتوسيع الصناعات التحويلية، والاستثمار في البحث العلمي، وتطوير أسمدة تستجيب للاحتياجات الفعلية للترب الزراعية في مختلف القارات.

ورفع هذا التوجه مساهمة الفوسفاط في الاقتصاد الوطني، وعزز مكانة المغرب داخل الأسواق الدولية، بعدما انتقل «المجمع الشريف للفوسفاط»، من دور المصدر للمواد الأولية إلى شريك في تطوير الإنتاج الزراعي العالمي.

وأصبحت الأسمدة المغربية تصمم وفق الخصائص الزراعية لكل منطقة، ما مكن من تحسين مردودية المحاصيل، ورفع كفاءة استعمال المغذيات، وتقليص الهدر، وهي مقاربة عززت تنافسية المجموعة ورسخت حضورها في أكثر من 160 بلدا.

تصدير الخام والحلول

أطلق المغرب خلال العقدين الأخيرين أحد أكبر برامج التحول الصناعي في قطاع الفوسفاط، مستندا إلى رؤية جعلت من تثمين الموارد الطبيعية أولوية استراتيجية.

ووسع «المجمع الشريف للفوسفاط»، قدراته الصناعية بمركب الجرف الأصفر وآسفي، وطور وحدات لإنتاج الأسمدة ذات القيمة المضافة العالية، بدل الاكتفاء بتسويق الصخور الفوسفاطية أو المنتجات نصف المصنعة.

ورفع هذا التوجه القيمة الاقتصادية لكل طن مستخرج، وعزز اندماج القطاع في سلاسل القيمة العالمية، ورسخ موقع المملكة

كأكبر مصدر للأسمدة الفوسفاطية في العالم.

ورافق هذا التحول استثمار متواصل في البحث والتطوير، مكن من إنتاج أسمدة مصممة وفق الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة في مختلف الأسواق.

ولم تعد الأسمدة المغربية منتجات موحدة، بل أصبحت حلولا زراعية تستجيب لاختلاف المحاصيل والظروف المناخية واحتياجات المزارعين، ما ساهم في تحسين كفاءة التسميد ورفع الإنتاجية وتقليص الاستعمال غير الرشيد للمغذيات.

ومنحت هذه المقاربة المغرب أفضلية تنافسية يصعب تحقيقها بالاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها، لأنها جمعت بين الصناعة والابتكار والخبرة الزراعية داخل منظومة واحدة.

البحث العلمي والصناعة الزراعية

عزز هذا التحول شراكة وثيقة بين «المجمع الشريف للفوسفاط»، و«جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية»، التي أصبحت أحد أهم مراكز تطوير الابتكار الزراعي في إفريقيا.

ووجهت الجامعة جزءا كبيرا من برامجها البحثية نحو تحسين خصوبة التربة، وتطوير حلول للتغذية النباتية، والاقتصاد في استعمال الأسمدة والمياه، واستعمال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في الزراعة، بما يربط البحث العلمي مباشرة باحتياجات الإنتاج الزراعي.

وأنتج هذا التكامل جيلا جديدا من الحلول الزراعية التي لا تقتصر على بيع السماد، بل تبدأ بتحليل التربة وتشخيص احتياجاتها، ثم تصميم برامج تسميد دقيقة، ومواكبة الفلاحين في تطبيقها، وقياس أثرها على المردودية.

وانتقلت العلاقة مع المنتجين من منطق التزويد بالمدخلات إلى منطق الشراكة التقنية، وهو تحول جعل المعرفة جزءا من القيمة المضافة التي يقدمها المغرب للأسواق الدولية، ورسخ مكانته باعتباره مزودا لحلول الأمن الغذائي، لا مجرد مصدر للفوسفاط.

إزالة «الكربون» قبل الأسواق

وسّع المغرب رهاناته في قطاع الفوسفاط لتشمل التحول نحو إنتاج منخفض الكربون، مستبقا التحولات التي تعرفها الأسواق العالمية، خاصة في أوروبا، حيث أصبحت «البصمة الكربونية» معيارا مؤثراً في تنافسية المنتجات الصناعية.

وأطلق «المجمع الشريف للفوسفاط»، برنامجا استثماريا يناهز 13 مليار دولار لتطوير منظومة متكاملة تقوم على إنتاج الأمونيا الخضراء اعتمادا على الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، إلى جانب محطات لتحلية مياه البحر ومنشآت لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والريحية، في خطوة تستهدف إزالة الكربون من سلسلة إنتاج الأسمدة وتعزيز استقلالية المجموعة في المواد الأولية والطاقة.

ويمثل هذا التحول أكثر من مجرد تحديث صناعي، إذ يضع المغرب في موقع متقدم داخل السباق العالمي نحو الأسمدة منخفضة الانبعاثات.

كما يعزز قدرة المملكة على الاستجابة للمتطلبات البيئية التي بدأت تفرضها الأسواق الدولية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، الذي يتجه إلى تشديد معايير الكربون على الواردات الصناعية.

ويمنح هذا التوجه للفوسفاط المغربي ميزة تنافسية إضافية، لأنه يجمع بين جودة المنتج والاستدامة البيئية، في وقت أصبحت فيه الزراعة مطالبة بإنتاج غذاء أكثر مع تقليص بصمتها الكربونية.

ضامن للأمن الغذائي العالمي

أعاد المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تعريف القيمة الاستراتيجية للفوسفاط، فلم يعد مجرد احتياطي جيولوجي أو مادة أولية للتصدير، بل أصبح قاعدة لصناعة متقدمة، ومنصة للبحث والابتكار، وأداة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

وتعززت مكانة المغرب في السنوات الأخيرة باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في استقرار أسواق الأسمدة العالمية، وكشفت الاضطرابات التي عرفتها التجارة الدولية بعد سنة 2022 أهمية تنويع مصادر التوريد بالنسبة للدول المستوردة، وهو ما رفع الطلب على الأسمدة المغربية في عدد من الأسواق الاستراتيجية.

وأكدت تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) أن استئناف تدفق الأسمدة المغربية إلى السوق الأمريكية يمكن أن يساهم في خفض أسعار الأسمدة بنحو 22 في المائة، وأن يوفر للمزارعين الأمريكيين ما يصل إلى 1,82 مليار دولار سنويا، بما يعكس الوزن الذي أصبح يمثله المغرب في توازنات السوق العالمية.

ولم يقتصر هذا الحضور على الأسواق الغربية، بل توسع ليشمل عشرات الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، عبر شراكات تقوم على نقل الخبرة الزراعية، وتطوير حلول للتغذية النباتية، وتحسين خصوبة التربة، بما يجعل التعاون يتجاوز العلاقة التجارية التقليدية.

وأصبح الفوسفاط المغربي أداة لتعزيز الأمن الغذائي في بلدان تواجه تحديات مرتبطة بالإنتاج الزراعي، وهو ما منح المملكة دورا متناميا في دعم التنمية الزراعية بالقارة الإفريقية وتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

استثمار في المستقبل

وسع المغرب خلال السنوات الأخيرة مفهوم تثمين الفوسفاط، فلم يعد يقتصر على استخراج الاحتياطي وتحويله إلى منتجات صناعية، بل أصبح يقوم على بناء منظومة متكاملة تجمع بين الصناعة والبحث العلمي والطاقة والابتكار.

ووفرت الاستثمارات الضخمة التي أطلقها «المجمع الشريف للفوسفاط»، قاعدة صناعية قادرة على مواكبة التحولات التي يشهدها القطاع الزراعي العالمي، حيث تتزايد الحاجة إلى أسمدة أكثر كفاءة، وأقل «بصمة كربونية»، وأكثر ملاءمة لاختلاف الترب والأنظمة الزراعية.

ورفع هذا التوجه القيمة المضافة للصادرات المغربية، وعزز قدرة المملكة على التكيف مع المتطلبات البيئية والتجارية الجديدة التي بدأت تعيد رسم خريطة التجارة الدولية.

وأدخل هذا التحول الفوسفاط إلى مرحلة جديدة، لم يعد فيها النجاح مرتبطا بحجم الاحتياطي الجيولوجي وحده، بل بقدرة الصناعة المغربية على إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا وابتكار حلول تستجيب لتحديات الأمن الغذائي العالمي.

وأصبحت المنافسة تدور حول جودة الحلول الزراعية، وكفاءة الأسمدة، وخفض الانبعاثات، والاقتصاد في الموارد، وهي المجالات التي استثمر فيها المغرب مبكرا، مستفيداً من تكامل الصناعة مع البحث العلمي، ومن رؤية جعلت الابتكار جزءاً من استراتيجية التنمية الصناعية.

الابتكار والاستدامة

لم يكتف المغرب بتوسيع قدراته الإنتاجية، بل استثمر في تحسين جودة الفوسفاط المغربي حتى يستجيب لأكثر المعايير البيئية صرامة.

وأطلق «المجمع الشريف للفوسفاط»، برامج صناعية متقدمة لخفض محتوى «الكادميوم» في الأسمدة الفوسفاطية، بعدما أصبح هذا العنصر أحد أهم معايير الولوج إلى الأسواق الأوروبية.

ونجحت المجموعة في تقليص متوسط محتوى «الكادميوم» في منتجاتها من نحو 73 مليغراما لكل كيلوغرام من خامس أكسيد الفوسفور إلى حوالي 36 مليغراما، مع مواصلة تطوير تقنيات المعالجة لبلوغ مستويات أكثر تنافسية، في وقت يفرض فيه الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2025 سقفاً تنظيمياً يبلغ 20 مليغراماً لبعض المنتجات المطروحة في السوق الأوروبية.

ورفع هذا التحول القيمة التنافسية للأسمدة المغربية، ورسخ موقعها في الأسواق التي أصبحت تمنح أولوية متزايدة للمنتجات منخفضة الأثر البيئي، كما عزز قدرة «OCP» على الاستجابة للتحولات التنظيمية الدولية دون المساس بجودة الإنتاج أو استمرارية الإمدادات.

الصناعات الغذائية بوابة للسيادة الاقتصادية

القيمة التي أثمرت الثروة

تتجاوز القيمة الحقيقية للفلاحة حدود الحقول، لتنطلق مرحلة جديدة بمجرد خروج المحصول من الأرض، ففي الاقتصادات الفلاحية الحديثة، لم يعد النجاح يقاس بحجم الإنتاج الخام فقط، وإنما بقدرة الدولة على تحويله إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عالية، تخلق فرص الشغل، وترفع الصادرات، وتحد من الفاقد، وتعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولهذا، أصبحت الصناعات الغذائية أحد أهم مؤشرات قوة المنظومات الفلاحية، لأنها الحلقة التي تربط الإنتاج بالاستهلاك، والضيعة بالمصنع، والسوق المحلية بالأسواق العالمية.

وأدرك المغرب مبكرا أن تحقيق السيادة الغذائية لا يكتمل بزيادة الإنتاج الزراعي وحدها، بل يقتضي أيضا بناء صناعة غذائية قوية قادرة على تثمين هذا الإنتاج داخل التراب الوطني، ولم يعد الهدف تصدير المواد الخام، بل تصدير منتجات تحمل قيمة مضافة أكبر، وتعكس تطور النسيج الصناعي المغربي.

ومنذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، شهدت المملكة تحولا عميقا في هذا المجال، عبر تشجيع الاستثمار في وحدات التحويل، والتوضيب، والتلفيف، والتبريد، والصناعات المرتبطة بالحليب، والسكر، والزيوت، والحوامض، والخضر والفواكه، والمنتجات البحرية، إلى جانب تطوير الصناعات الكيماوية المرتبطة بالفوسفاط والأسمدة.

27 عـامـا من الأوراش

لم يعد التصنيع الغذائي في المغرب قطاعا تابعا للفلاحة، بل أصبح أحد محركاتها الأساسية. فكلما تطورت قدرات التحويل والتوضيب والتخزين، ارتفعت القيمة الاقتصادية للإنتاج الفلاحي، وتحسنت قدرة المنتجين على ولوج الأسواق ذات المعايير العالية. ورافقت الاستثمارات الفلاحية خلال العقدين الأخيرين سياسة موازية لتطوير الصناعات الغذائية، حتى أصبحت المملكة تتوفر على منظومات إنتاج متكاملة تمتد من الضيعة إلى المصنع ثم إلى الميناء والأسواق الدولية.

وتعد الصناعات الغذائية اليوم أول قطاع صناعي بالمغرب من حيث عدد المقاولات، كما تساهم بحوالي 27 في المائة من الناتج الصناعي، وتوفر ما يقارب 170 ألف منصب شغل مباشر، وفق معطيات «الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية» ووزارة الصناعة.

وتضم هذه المنظومة آلاف المقاولات العاملة في تحويل الحليب، وتعليب الخضر والفواكه، وإنتاج الزيوت، وتصنيع السكر، وتحويل الحبوب، وصناعة المشروبات، وتثمين المنتجات البحرية، ما يجعلها حلقة استراتيجية تربط الفلاحة بالصناعة والتجارة الخارجية.

ولم يقتصر أثر هذا التحول على الاقتصاد الوطني، بل انعكس، أيضا، على دخل الفلاحين، إذ ساهمت وحدات التحويل في خلق طلب أكثر استقرارا على المنتجات الزراعية، وتحسين جودة الإنتاج، وتشجيع التعاقد بين المنتجين والمصنعين، بما وفر رؤية أوضح للاستثمار داخل سلاسل الإنتاج المختلفة.

ثلاثية الصناعات الغذائية

لا يرتبط نجاح الفلاحة المغربية بحجم المحاصيل التي تغادر الضيعات، بل بقدرتها على التحول داخل المملكة إلى منتجات مصنعة ذات جودة عالية وقيمة مضافة أكبر.

وانتقل المغرب تدريجيا من منطق تسويق المواد الخام إلى بناء سلاسل قيمة متكاملة، تبدأ بالإنتاج ولا تنتهي إلا بوصول المنتج النهائي إلى المستهلك داخل المغرب أو خارجه.

وأصبحت وحدات التوضيب والتلفيف والتبريد والتحويل الصناعي جزءاً من المنظومة الفلاحية نفسها، بعدما كانت تعد أنشطة مستقلة عنها.

وساهمت هذه المقاربة في تقليص الفاقد بعد الجني، وتحسين جودة المنتجات، وإطالة مدة صلاحيتها، وتمكينها من ولوج أسواق تشترط معايير دقيقة في الجودة والسلامة الصحية والتتبع.

وشجعت الاستثمارات في البنيات اللوجستية، من منصات التبريد إلى شبكات النقل والموانئ، على تسريع حركة المنتجات وتقليص كلفة التسويق، وهو ما انعكس إيجاباً على تنافسية الصادرات المغربية.

وتحول المصنع من محطة لتحويل المادة الخام، إلى فضاء لإنتاج قيمة اقتصادية جديدة، تجمع بين التكنولوجيا، والابتكار، والتغليف، والتسويق، والامتثال للمعايير الدولية.

وارتفع وزن المنتجات الفلاحية المصنعة ضمن الصادرات المغربية، وأصبحت صناعات تحويل الخضر والفواكه، والألبان، والزيوت، والسكر، والمصبرات، والمنتجات البحرية، من أبرز روافد الاقتصاد الوطني.

مفتاح الأسواق العالمية

أدرك المغرب أن المنافسة في الأسواق الدولية لا تحسمها الكميات وحدها، بل تحسمها الجودة والقدرة على احترام المعايير الصحية والبيئية والتقنية.

| الصناعات الغذائية المغربية

وواكب تطوير الصناعات الغذائية تعزيز منظومة السلامة الصحية، وتحديث المختبرات، واعتماد أنظمة التتبع والمراقبة، بما يضمن مطابقة المنتجات المغربية لاشتراطات الأسواق الأكثر تطلبا.

ويؤدي «المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية» (ONSSA) دورا محوريا في هذه المنظومة، من خلال مراقبة جودة المنتجات النباتية والحيوانية، واعتماد وحدات الإنتاج والتلفيف، ومراقبة عمليات التصدير، بما يعزز ثقة الشركاء التجاريين في المنتجات المغربية.

وشجع هذا التوجه المقاولات الصناعية على الاستثمار في الجودة، والابتكار، والتعبئة الحديثة، والشهادات الدولية، وهو ما مكن عدداً من المنتجات المغربية من تعزيز حضورها في الأسواق الأوروبية والإفريقية والأمريكية.

وأصبح التنافس قائما على قدرة المنتج المغربي على توفير جودة مستقرة، وسلامة صحية مضمونة، واستجابة لمتطلبات الاستدامة البيئية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تقليص «البصمة الكربونية».

اقتصاد فلاحي تنافسي

لم يعد التصنيع الغذائي مجرد مرحلة تلي الإنتاج، بل أصبح محركاً لتحديث الفلاحة نفسها، فكلما ارتفعت قدرة المصانع على التحويل والتثمين، زادت حاجة المنتجين إلى تحسين الجودة، واعتماد أصناف أكثر ملاءمة للتصنيع، واحترام دفاتر التحملات، وهو ما ساهم في الرفع من مستوى سلاسل الإنتاج بأكملها.

ويبرز هذا التكامل بوضوح في قطاعات السكر، والحليب، والزيوت، وتصبير الخضر والفواكه، وتثمين المنتجات البحرية، وصناعة الأسمدة، حيث لم تعد القيمة الاقتصادية تقاس بحجم المادة الخام، بل بما تضيفه الصناعة من تشغيل، وابتكار، وتكنولوجيا، وعائدات تصديرية.

وساهمت إزالة الكربون، والنجاعة الطاقية، وتثمين المنتجات الثانوية، في فتح مرحلة جديدة أمام الصناعات الغذائية المغربية، تجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق التي أصبحت تربط الولوج إليها بالاستدامة البيئية.

وبذلك، لم يعد التصنيع الغذائي خيارا اقتصاديا فقط، بل أصبح ركيزة من ركائز السيادة الاقتصادية. فالدول التي تكتفي بإنتاج المواد الخام تظل رهينة تقلبات الأسعار العالمية، بينما تضمن الصناعات التحويلية خلق قيمة مضافة محلية، وتوسيع فرص الشغل، وتعزيز الميزان التجاري، وتحويل الفلاحة من قطاع منتج للمواد الأولية إلى قطاع يقود التنمية الصناعية.

السيادة الصناعية

> تجاوز الرهان إنتاج المواد الأولية، إلى تحويلها إلى قيمة مضافة، من الأسمدة إلى الصناعات الغذائية، بما يعزز الأمن الغذائي ويرفع تنافسية الاقتصاد الوطني

75%
من صادرات الخضر والفواكه
لم تعد القدرة التنافسية للمغرب مرتبطة بالإنتاج وحده، بل بقدرته على الفرز والتلفيف والتبريد والتحويل والتصدير وفق المعايير الدولية.

أول قطاع صناعي
من حيث التشغيل الصناعي
تشكل الصناعات الغذائية أكبر مشغل داخل الصناعة التحويلية المغربية، كما تعد من أهم القطاعات المساهمة في تثمين الإنتاج الفلاحي وخلق القيمة المضافة.

13
مليار دولار
استثمارات في الأمونيا والهيدروجين الأخضر
يقود OCP برنامجا استثماريا بقيمة 13 مليار دولار لإنتاج الأمونيا والأسمدة منخفضة الكربون، بهدف إزالة الكربون من الصناعة وتعزيز استقلالية الإنتاج.

الأول عالميا
في تصدير الأسمدة الفوسفاطية
تحولت مجموعة OCP من مصدر للفوسفاط الخام إلى أحد أكبر منتجي ومصدري الأسمدة في العالم. وهو تحول رفع القيمة المضافة للصناعة الوطنية وعزز مكانة المغرب في سلاسل الغذاء العالمية.

70%
من الاحتياطي العالمي للفوسفاط
يمتلك المغرب أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي للفوسفاط، وهو ما يمنحه موقعا استراتيجيا في ضمان الأمن الغذائي العالمي من خلال صناعة الأسمدة.

من الفوسفاط إلى الصناعات الغذائية... سلسلة القيمة المضافة

الفوسفاط
ثروة طبيعية استراتيجية

→ **إنتاج الأسمدة**
تحويل الفوسفاط إلى منتجات عالية الجودة

→ **دعم الفلاحة**
رفع الإنتاجية وجودة المحاصيل

→ **الصناعات الغذائية**
تحويل المحاصيل إلى منتجات غذائية ذات قيمة مضافة

→ **التثمين والتعبئة**
فرز، تلفيف، تبريد وتغليف وفق المعايير

→ **التصدير**
منتجات مغربية تنافس في الأسواق العالمية

أثر مضاعف على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي

السيادة الاقتصادية
صناعة وطنية قوية تدعم استقلالية القرار الوطني وتنافسية المغرب

الاستدامة
زراعة مستدامة وصناعة منخفضة الكربون للأجيال القادمة

تعزيز الصادرات
منتجات تنافسية تحافظ على مكانة المغرب في الأسواق العالمية

فرص الشغل
خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في الصناعة والفلاحة

القيمة المضافة
تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات عالية القيمة قابلة للتصدير

الأمن الغذائي
توفير منتجات غذائية ذات جودة وبأسعار مستدامة

من ثرواتنا الطبيعية... نصنع القيمة، نضمن الأمن الغذائي، ونبني المستقبل

السيادة الاجتماعية

لم تقتصر أوراش التحول على البنيات التحتية والاستثمارات، بل شملت أيضا توسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز الرأسمال البشري، باعتبار الإنسان الغاية الأولى لكل سياسات التنمية.

أكثر من
4 ملايين
فلاح ومهني مشمولون بالتغطية الصحية

وسّع المغرب التأمين الإجباري عن المرض ليشمل فئات كانت خارج منظومة الحماية الإجتماعية، وفي مقدمتها الفلاحون والمهنيون.

1,4
مليون فلاح
مستفيد من برامج الدعم والتغطية

أصبح أكثر من 1,4 مليون فلاح منخرطين في برامج الحماية الاجتماعية والدعم، في تحول غير مسبوق داخل العالم القروي.

الإنسان في قلب التنمية

تمكين الشباب والنساء
مواكبة الشباب والنساء للمشاركة الفعالة في التنمية وبناء المستقبل.

تشغيل ودعم المقاولة
تحفيز التشغيل ودعم المقاولات الصغيرة والفلاحية لخلق فرص الشغل.

حماية اجتماعية شاملة
تعميم الحماية الاجتماعية لتوفير الأمان والكرامة لكل المواطنين.

تقوية المنظومة الصحية
توسيع التغطية الصحية وتطوير الخدمات لضمان صحة أفضل للجميع.

تعزيز التعليم والتكوين
استثمار مستمر في التعليم والتكوين لبناء كفاءات قادرة على الابتكار والإنتاج.

تنمية شاملة ومستدامة

رأسمال بشري قوي وتنافسي

إنسان اليوم... صانع مغرب الغد

كرامة وعدالة اجتماعية

حماية اجتماعية أوسع

الفلاح يدخل عهد الحماية الاجتماعية

ظل الاهتمام بالفلاحة في المغرب، لعقود طويلة، مرتبطا بالأرض والماء والإنتاج، وركزت السياسات العمومية على توسيع المساحات المسقية، وتحسين المردودية، وتحديث التقنيات الزراعية، بينما بقي الفلاح نفسه خارج منظومة اجتماعية توفر له الحماية عند المرض أو العجز أو الشيخوخة.

وأظهرت الأزمات الصحية والمناخية أن استدامة الإنتاج لا ترتبط بوفرة الموارد الطبيعية وحدها، بل أيضا بقدرة المنتج على مواصلة نشاطه في ظروف تحفظ كرامته واستقراره.

وأطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره أحد أكبر الإصلاحات الاجتماعية في تاريخ المملكة، واضعا الإنسان في صلب النموذج التنموي الجديد.

وأدخل هذا الورش ملايين المهنيين والعاملين غير الأجراء، ومن بينهم الفلاحون والكسابة، إلى منظومة التأمين الإجباري عن المرض، في انتقال نوعي من منطق الدعم الظرفي إلى منطق الحق الاجتماعي الدائم.

وفتح هذا التحول صفحة جديدة في مسار التنمية القروية، لأن حماية المنتج أصبحت جزءا من حماية الإنتاج نفسه، وأصبح الأمن الغذائي يرتبط أيضا بصحة الفلاح واستقرار أسرته، لا بالإنتاج الزراعي وحده.

وتؤكد الإصلاحات المتتالية أن الدولة انتقلت من بناء البنيات التحتية إلى بناء منظومة اجتماعية متكاملة ترافق المواطن في مختلف مراحل حياته، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

ورش الحماية الاجتماعية السياسة الاجتماعية من منطق البرامج القطاعية إلى مشروع وطني متكامل، بعدما دعا جلالة الملك محمد السادس إلى تعميم التأمين الإجباري عن المرض، والتعويضات العائلية، والتقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل، وفق جدول زمني واضح وإصلاحات تشريعية ومؤسساتية متكاملة.

الحماية الاجتماعية.. ورش سيادي

لم يقتصر الهدف على توسيع عدد المستفيدين، بل شمل إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس الحقوق الاجتماعية، بما يضمن الولوج المنصف إلى العلاج والحماية، ويقلص الفوارق بين الفئات المهنية والمجالية. وشمل هذا التحول فئة العاملين غير الأجراء، التي تضم الفلاحين والمهنيين والحرفيين وأصحاب الأنشطة المستقلة، عبر إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بنظام التأمين الإجباري عن المرض لهذه الفئات، وربط تدبيره بـ«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» (CNSS).

وتحدد النصوص المنظمة اشتراك العاملين غير الأجراء وفق دخل جزافي خاص بكل فئة، مع اعتماد نسبة اشتراك موحدة للتأمين الإجباري عن المرض، بما يتيح توسيع قاعدة المنخرطين مع مراعاة خصوصية المهن الموسمية، وفي مقدمتها النشاط الفلاحي.

الفلاح في منظومة الضمان الاجتماعي

وسع ورش الحماية الاجتماعية قاعدة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض لتشمل العاملين غير الأجراء، وفي مقدمتهم الفلاحون والكسابة، بعد عقود ظل فيها الولوج إلى التغطية الصحية مرتبطاً أساساً بالأجراء والوظيفة العمومية.

وجاء هذا التحول نتيجة إصلاح تشريعي ومؤسساتي متكامل أرسى نظام «AMO-TNS» (التأمين الإجباري عن المرض للعمال غير الأجراء) وربط تدبيره بـ«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، مع اعتماد قواعد اشتراك تراعي خصوصية المهن الحرة والأنشطة الفلاحية.

وحددت النصوص التنظيمية مساهمة العاملين غير الأجراء وفق دخل جزافي خاص بكل فئة، مع نسبة اشتراك موحدة للتأمين الإجباري عن المرض، بما يسمح بتوسيع الحماية مع مراعاة اختلاف طبيعة الأنشطة والدخول.

وحقق هذا الورش تقدما ملموسا خلال السنوات الأخيرة. فقد بلغ عدد المستفيدين من نظام «AMO» الخاص بالعاملين غير الأجراء نحو 4 ملايين مستفيد مع نهاية سنة 2025، بعد إدماج مختلف الفئات المهنية تدريجياً داخل المنظومة.

كما واصلت الدولة استكمال الإطار القانوني والمؤسساتي لنقل تدبير مختلف أنظمة التأمين الإجباري نحو حكامة أكثر تكاملا، بما يعزز استدامة المنظومة وجودة الخدمات.

ويمثل إدماج الفلاح داخل منظومة الضمان الاجتماعي تحولا يتجاوز البعد الصحي، فالفلاح الذي كان يؤجل العلاج خوفا من كلفته، أو يضطر إلى بيع جزء من قطيعه أو محصوله لتغطية نفقات الاستشفاء، أصبح يتوفر على شبكة حماية تحد من هشاشة الأسرة القروية أمام المخاطر الصحية.

وتكتسب هذه النقلة أهمية خاصة في الوسط القروي، حيث ترتبط استمرارية الإنتاج الزراعي مباشرة بقدرة الفلاح على الحفاظ على صحته ومواصلة نشاطه خلال مختلف المواسم.

كذلك، فتحت الرقمنة بابا جديدا أمام تقريب الخدمات من العالم القروي، عبر التسجيل الإلكتروني، وتتبع الملفات، والاستفادة من الخدمات الرقمية لـ«الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، وهو ما قلص آجال المعالجة وسهل ولوج الفلاحين إلى المنظومة، حتى

27 عـامـا من الأوراش

في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية.

ولم يعد الرهان يقتصر على توسيع عدد المنخرطين، بل أصبح يشمل تحسين جودة الخدمة، وتبسيط المساطر، وترسيخ الثقة في واحدة من أكبر الإصلاحات الاجتماعية التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة.

ربط الحماية الاجتماعية بالأمن الغذائي

لم يتعامل المغرب مع الحماية الاجتماعية باعتبارها ورشا اجتماعيا منفصلاً عن السياسات الإنتاجية، بل جعلها جزءاً من مقومات استدامة الفلاحة.

فالقطاع الفلاحي يعتمد على ملايين النساء والرجال الذين يواجهون مخاطر صحية ومناخية ومهنية متزايدة، ويؤثر أي تراجع في أوضاعهم الاجتماعية مباشرة على الإنتاج والاستثمار واستقرار العالم القروي.

ومن هذا المنطلق، أصبح تعزيز الحماية الاجتماعية استثمارا في الأمن الغذائي بقدر ما هو استثمار في العدالة الاجتماعية.

ويشكل المرض أحد أبرز أسباب هشاشة الأسر الفلاحية، إذ قد يؤدي إلى استنزاف المدخرات، أو بيع جزء من القطيع، أو تأجيل الأشغال الفلاحية، أو التخلي عن الاستثمار في الموسم الزراعي.

وتقلص التغطية الصحية هذه المخاطر، لأنها تخفف العبء المالي للعلاج، وتحافظ على القدرة الإنتاجية للفلاح، وتضمن استمرارية النشاط داخل الضيعات العائلية التي تشكل العمود الفقري للفلاحة المغربية.

وتؤكد التجارب الدولية التي وثقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن أنظمة الحماية الاجتماعية ترفع قدرة الفلاحين على مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية، وتشجعهم على الاستثمار في تحسين الإنتاج، لأنها توفر حداً أدنى من الأمان عند التعرض للمخاطر.

ولهذا، لم يعد الأمن الغذائي يقاس فقط بحجم المحاصيل أو أعداد رؤوس الماشية، بل أيضا بمدى قدرة المنتجين على الصمود أمام الأزمات دون فقدان وسائل عيشهم.

> **أكدت الأوراش التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال العقدين الأخيرين أن بناء السيادة الغذائية لا يبدأ من الأرض وحدها، بل من الإنسان الذي يزرعها ويربي الماشية ويؤمن استمرارية الإنتاج.**

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في المغرب، حيث يشكل العالم القروي ركيزة أساسية للإنتاج الفلاحي، ويعتمد جزء مهم من الفلاحين على الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة.

وأصبح إدماج هذه الفئة داخل منظومة الحماية الاجتماعية عاملا مكملا للاستثمارات التي ضختها الدولة في الري، وتحلية المياه، والبحث العلمي، ودعم سلاسل الإنتاج، بما يجعل الإنسان في قلب السياسة الفلاحية.

الإدماج المالي ورقمنة الخدمات

لم يقتصر ورش الحماية الاجتماعية على توسيع قاعدة المستفيدين، بل دفع أيضاً نحو تسريع رقمنة الخدمات الإدارية والمالية المرتبطة بالتأمين الإجباري عن المرض.

وطور «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» منصات إلكترونية وتطبيقات رقمية تتيح التسجيل وتتبع الملفات والاستفادة من عدد متزايد من الخدمات عن بعد، وهو ما قلص آجال المعالجة وخفف من تنقل المواطنين، خاصة في المناطق القروية البعيدة.

وساعد هذا التحول الرقمي على إدماج فئات كانت تواجه صعوبات في الولوج إلى الخدمات الإدارية، كما شجع على توسيع استعمال الأداء الإلكتروني وربط الحماية الاجتماعية بالإدماج المالي.

ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة للفلاحين، لأن رقمنة الخدمات تساهم في تبسيط المساطر، وتقلل الكلفة الزمنية والإدارية للحصول على الحقوق، وتدعم اندماج العالم القروي في الاقتصاد الرقمي. كما يفتح هذا التحول آفاقاً جديدة لتطوير خدمات أخرى موجهة للفلاحين، من بينها التأمينات الفلاحية، والتمويل، والدعم الاجتماعي، بما يجعل المنصات الرقمية أداة لتقريب مختلف الخدمات العمومية من المواطنين، وليس فقط خدمات الضمان الاجتماعي.

الإنسان أساس للسيادة الغذائية

أكدت الأوراش التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال العقدين الأخيرين أن بناء السيادة الغذائية لا يبدأ من الأرض وحدها، بل من الإنسان الذي يزرعها ويربي الماشية ويؤمن استمرارية الإنتاج.

وجاء ورش الحماية الاجتماعية ليكمل مسارا بدأ بتحديث الفلاحة، وتعزيز الأمن المائي، وتطوير البحث العلمي، ودعم سلاسل الإنتاج، مضيفاً بعداً اجتماعياً يضمن استدامة هذه الاستثمارات.

وأصبح الفلاح اليوم جزءا من منظومة حقوق تتجاوز الدعم الموسمي، لتشمل العلاج والحماية الاجتماعية والإدماج داخل مؤسسات الدولة.

ويمنح هذا التحول العالم القروي قدرة أكبر على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمناخية، ويعزز جاذبية النشاط الفلاحي لدى الأجيال الجديدة، في وقت تحتاج فيه المملكة إلى فلاحة أكثر إنتاجية واستدامة. ويختزل هذا الورش أحد أبرز التحولات التي شهدها المغرب في عهد جلالة الملك محمد السادس. فقد انتقلت السياسة الفلاحية من الاهتمام بالإنتاج وحده إلى العناية بالمنتج أيضاً، وأصبحت حماية الفلاح جزءا من حماية الأمن الغذائي الوطني.

وبهذا المعنى، لم تعد الحماية الاجتماعية مجرد سياسة اجتماعية، بل أصبحت ركيزة من ركائز السيادة الوطنية، لأنها تعزز استقرار الإنسان الذي يصنع غذاء المغاربة كل يوم.

السيادة الطاقية لضمان استقلال اقتصادي

ارتبط النمو الاقتصادي للمغرب، لعقود طويلة، بمعادلة صعبة فرضتها محدودية الموارد الأحفورية وارتفاع فاتورة الاستيراد.

وظلت المملكة تستورد أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها الطاقية، ما جعل تقلبات أسعار النفط والغاز تنعكس مباشرة على كلفة الإنتاج، والميزان التجاري، والمالية العمومية.

وأظهرت الأزمات الدولية، من اضطرابات أسواق الطاقة إلى الحرب في أوكرانيا، أن أمن الدول لم يعد يقاس فقط بقدرتها على إنتاج الغذاء أو تأمين المياه، بل أيضاً بقدرتها على ضمان إمدادات مستقرة من الطاقة بأسعار تنافسية.

واستبق المغرب هذا التحول برؤية قادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نقلت الطاقة من ملف يرتبط بتأمين الإمدادات إلى ورش استراتيجي لبناء السيادة الاقتصادية.

وأطلقت المملكة أحد أكبر برامج الطاقات المتجددة في إفريقيا، مستثمرة في الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، قبل أن توسع الرهان نحو الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء والصناعات منخفضة الكربون.

وأصبح إنتاج الكهرباء النظيفة وسيلة لتعزيز تنافسية الاقتصاد، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية، وتهيئة المغرب لقيادة مرحلة جديدة من التحول الطاقي العالمي.

أدرك

المغرب مبكرا أن استمرار الاعتماد على الطاقة المستوردة يحد من قدرته على التحكم في تكاليف الإنتاج ويجعل اقتصاده أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

منظومة طاقية

أطلقت المملكة منذ سنة 2009 استراتيجية طاقية جديدة ارتكزت على تنويع مصادر الإنتاج، وتسريع الاستثمار في الطاقات المتجددة، ورفع النجاعة الطاقية، وربط الأمن الطاقي بالتنمية الصناعية.

وساهمت هذه الرؤية في إطلاق مشاريع هيكلية غيرت خريطة إنتاج الكهرباء بالمملكة، وفي مقدمتها المركبات الشمسية والريحية الكبرى، إلى جانب تعزيز الربط الكهربائي وتطوير الشبكات.

وحددت المملكة هدفا يتمثل في رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة من القدرة الكهربائية المركبة بحلول سنة 2030، وهو أحد أكثر الأهداف طموحاً على المستوى الإفريقي والمتوسطي.

ولم يعد الرهان إنتاج كهرباء نظيفة فقط، بل بناء منظومة طاقية تمنح الاقتصاد الوطني هامشاً أكبر من الاستقلالية والقدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

الاستثمار في الشمس والرياح

لم يتعامل المغرب مع الطاقات المتجددة باعتبارها بديلا محدودا للوقود الأحفوري، بل جعلها محورا لإعادة بناء منظومته الطاقية.

وقادت «الوكالة المغربية للطاقة المستدامة» (MASEN) هذا التحول عبر إطلاق مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية، مكنت المملكة من ترسيخ موقعها ضمن الدول الرائدة إقليمياً في إنتاج الكهرباء النظيفة.

وشكل مركب نور ورزازات نقطة تحول في هذا المسار، باعتباره أحد أكبر المجمعات الشمسية في العالم، قبل أن تتوسع المشاريع لتشمل محطات جديدة للطاقة الشمسية والريحية

وتهم المشاريع الطاقية مدن العيون، وبوجدور، وطرفاية، وآسفي، وميدلت، وعدد من الأقاليم الأخرى، مستفيدة من المؤهلات الطبيعية التي يزخر بها المغرب، سواء من حيث الإشعاع الشمسي الذي يتجاوز في بعض المناطق 3000 ساعة سنويا، أو سرعة الرياح التي تعد من بين الأعلى على الواجهة الأطلسية.

وتواصل المملكة اليوم تنفيذ برنامج غير مسبوق يشمل إنجاز أكثر من 15 مشروعا جديداً للطاقة الشمسية والريحية، بقدرة إجمالية تناهز 12,5 جيغاواط، وباستثمارات تقدر بحوالي 120 مليار درهم في أفق سنة 2030.

ويستهدف هذا البرنامج رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى أكثر من 52 في المائة من القدرة الكهربائية المركبة، مع تسريع وتيرة الاستثمار في التخزين الكهربائي والشبكات

الذكيـة لضـمان اسـتقرار المنظومـة الطاقيـة ومواكبـة النمـو المتزايـد في الطلـب عـلى الكهربـاء.

وفضـلا عـن عـدد الميغاواطـات المركبـة يقـاس نجـاح هـذه المشـاريع، بقدرتهـا عـلى توفـير كهربـاء تنافسـية للصناعـة، وتقليـص انبعاثـات الغـازات الدفيئـة، وجـذب اسـتثمارات جديـدة في قطاعـات أصبحـت تشـترط توفـر طاقـة منخفضـة الكربـون قبـل اختيـار وجهاتهـا الصناعيـة.

مكافحة «البصمة الكربونية»

خرجـت الطاقـات المتجـددة في المغـرب مـن قطـاع الكهربـاء إلى قلـب السياسـات التنمويـة، وقـد أصبحـت الطاقـة النظيفـة توفـر الأسـاس الـذي تقـوم عليـه مشـاريع تحليـة ميـاه البحـر، ونقـل الميـاه بـين الأحـواض، وإنتـاج الأمونيـا الخـضراء، وإزالـة الكربـون مـن الصناعـات، وتوسـيع اسـتعمال الضـخ الشـمسي في الفلاحـة.

خرجت الطاقات المتجددة في المغرب من قطاع الكهرباء إلى قلب السياسات التنموية، وقد أصبحت الطاقة النظيفة توفر الأساس الذي تقوم عليه مشاريع تحلية مياه البحر، ونقل المياه بين الأحواض، وإنتاج الأمونيا الخضراء، وإزالة الكربون من الصناعات، وتوسيع استعمال الضخ الشمسي في الفلاحة.

ويـبرز هـذا الترابـط بوضـوح في المـشروع العمـلاق لتحليـة ميـاه البحـر بالـدار البيضـاء، الـذي يعتمـد جـزءا مهـما مـن فلسـفته عـلى تعبئـة الكهربـاء المتجـددة لتقليـص كلفـة إنتـاج المـاء والحـد مـن «البصمـة الكربونيـة».

كـما تقـوم المشـاريع الجديـدة لتحليـة الميـاه في الداخلـة وسـوس والجهـات الجنوبيـة عـلى المنطـق نفسـه، بـما يجعـل الطاقـة المتجـددة ركيـزة مبـاشرة للأمـن المـائي، وليـس مجـرد مصـدر لإنتـاج الكهربـاء.

وامتـد هـذا التحـول إلى القطـاع الفلاحـي، حيـث سـاهم الانتشـار المتزايـد للضـخ الشـمسي في تقليـص اعتـماد عـدد كبـير مـن الضيعـات عـلى المحروقـات، وخفـض تكاليـف الإنتـاج، وتعزيـز تنافسـية الفلاحـة المغربيـة.

كذلـك فتحـت الكهربـاء النظيفـة البـاب أمـام تطويـر صناعـات جديـدة مرتبطـة بالهيدروجـين الأخـضر والأمونيـا الخـضراء، وهـي الصناعـات التـي سـتحدد جانبـا مهـما مـن تنافسـية الاقتصـاد العالمـي خـلال العقـود المقبلـة.

وتـبرز مجموعـة «OCP» نموذجـا لهـذا التكامـل، بعدمـا أطلقـت برنامجـا اسـتثماريا ضخـما لإنتـاج الأمونيـا الخـضراء اعتـمادا عـلى الكهربـاء المتجـددة والهيدروجـين الأخـضر، في خطـوة ترمـي إلى إزالـة الكربـون مـن صناعـة الأسـمدة، وضـمان اسـتقلالية أكـبر في التـزود بالمـواد الأوليـة، وتعزيـز موقـع المغـرب داخـل الأسـواق العالميـة التـي تتجـه بسرعـة نحـو المنتجـات منخفضـة الانبعاثـات.

اقتصاد الهيدروجين الأخضر

لم يكتـف المغـرب بتطويـر إنتـاج الكهربـاء مـن الشـمس والريـاح، بـل انتقـل إلى الاسـتثمار في الجيـل المقبـل مـن الطاقـات النظيفـة.

وأطلـق سـنة 2024 «عـرض المغـرب» للهيدروجـين الأخـضر، تنفيـذاً للتوجيهـات الملكيـة السـامية، واضعـا إطـارا متكامـلا لاسـتقطاب الاسـتثمارات الدوليـة في إنتـاج الهيدروجـين ومشـتقاته، وفي مقدمتهـا الأمونيـا الخـضراء والوقـود الاصطناعـي والصلـب الأخـضر.

وخصصـت المملكـة المرحلـة الأولى مـن هـذا البرنامـج لتهيئـة 300 ألـف هكتـار مـن العقـار العمومـي لفائـدة المشـاريع المؤهلـة، ضمـن وعـاء إجـمالي يقـارب مليـون هكتـار جـرى تحديـده لإنجـاز مشـاريع الهيدروجـين الأخـضر عـلى المـدى الطويـل.

ويسـتفيد المغـرب في هـذا الـورش مـن ثلاثـة عنـاصر يصعـب اجتماعهـا في كثـير مـن الـدول، تتمثـل في وفـرة الطاقـة الشمسـية والريحيـة، وقربـه الجغـرافي مـن الأسـواق الأوروبيـة، وتوفـر بنيـة تحتيـة صناعيـة وميناءيـة متطـورة، إضافـة إلى خـبرة متراكمـة في صناعـة الأسـمدة والطاقـات المتجـددة.

ويمثـل هـذا التوجـه أكـثر مـن مجـرد مـشروع طاقـي، لأنـه يؤسـس لاقتصـاد صناعـي جديـد يقـوم عـلى تصديـر الطاقـة في شـكل منتجـات ذات قيمـة مضافـة عاليـة، بـدل الاقتصـار عـلى اسـتهلاكها محليـا.

كـما يمنـح المملكـة فرصـة لترسـيخ موقعهـا ضمـن الـدول التـي سـتقود التحـول العالمـي نحـو الصناعـات منخفضـة الكربـون، في وقـت تتسـابق فيـه الاقتصـادات الكـبرى لضـمان مصـادر آمنـة للهيدروجـين الأخـضر.

مصادر محلية متجددة

ارتفـع الطلـب الوطنـي عـلى الكهربـاء إلى نحـو 48.2 تـيراواط/ سـاعة سـنة 2025، مقابـل 44,9 تيراواط/سـاعة سـنة 2024، بزيـادة فاقـت 7,3 في المائـة خـلال سـنة واحـدة، وفـق معطيـات مركـز الأبحـاث الـدولي «Ember». وتعكـس هـذه الأرقـام دينامـية الاقتصـاد الوطنـي، لكنهـا تـبرز في الوقـت نفسـه حجـم التحـدي الـذي يواجـه المنظومـة الطاقيـة خـلال السـنوات المقبلـة، في ظـل التوسـع الصناعـي، وتسـارع مشـاريع تحليـة ميـاه البحـر، وارتفـاع الطلـب المرتبـط بالنقـل الكهربـائي والرقمنـة.

ولم يعـد الرهـان الوطنـي يقتـصر عـلى إنتـاج مزيـد مـن الكهربـاء، بـل عـلى إنتاجهـا مـن مصـادر محليـة ومتجـددة، تضمـن اسـتقرار الإمـدادات وتنافسـية الأسـعار. وأصبحـت الطاقـات المتجـددة، إلى جانـب مشـاريع التخزيـن الكهربـائي، وتحديـث الشـبكات، والربـط مـع الأسـواق الإقليميـة، تشـكل قاعـدة المنظومـة الطاقيـة الجديـدة، بـما يمنـح الاقتصـاد الوطنـي قـدرة أكـبر عـلى مواجهـة تقلبـات الأسـواق الدوليـة وتقليـص فاتـورة الـواردات.

ويختـزل هـذا التحـول أحـد أبـرز الأوراش التـي قادهـا صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس خـلال العقديـن الأخيريـن. فقـد انتقـل المغـرب مـن موقـع المسـتورد للطاقـة إلى موقـع المنتـج والمبتكـر والمصـدر للحلـول الطاقيـة المسـتقبلية.

وتخطـت الشـمس والريـاح كونهـما مجـرد مـوارد طبيعيـة، بقـدر مـا أصبحتـا رافعتـين لتعزيـز الاسـتقلال الاقتصـادي، ودعـم الأمـن المـائي، وتسريـع إزالـة الكربـون مـن الصناعـة، وترسـيخ موقـع المملكـة في الاقتصـاد الأخـضر العالمـي.

السيادة الطاقية

« أصبح الانتقال الطاقي أحد أكبر الأوراش الاستراتيجية بالمغرب، بهدف تقليص التبعية للخارج، وتعزيز الإنتاج الوطني، وربط الأمن الطاقي بالأمن المائي والغذائي »

52%
هدف الطاقات المتجددة بحلول 2030
حدد المغرب هدفا استراتيجيا يتمثل في رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المركبة، ليصبح من أكثر الأهداف طموحا في المنطقة.

أكثر من 4,6 جيغاواط
قدرة مركبة من الطاقات المتجددة
ارتفعت القدرة المركبة للطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية إلى أكثر من 4,6 جيغاواط، بعد أن كانت محدودة جدا مع بداية الألفية.

48.2
تيراواط/ساعة
استهلاك الكهرباء سنة 2025
بلغ الطلب الوطني على الكهرباء 48,2 تيراواط/ساعة، بزيادة 7,3% في سنة واحدة، ما يعكس تسارع النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب على الطاقة.
+7,3% في سنة واحدة

13
مليار دولار
استثمارات OCP في الهيدروجين والأمونيا الخضراء
يشكل البرنامج الاستثماري لـ OCP أحد أكبر مشاريع إزالة الكربون في العالم، ويربط بين الطاقة المتجددة وتحلية المياه وصناعة الأسمدة منخفضة الكربون.

التحول الطاقي خيار استراتيجي للمستقبل

- ربط الأمن الطاقي بـ الأمن الغذائي
- ربط الأمن الطاقي بـ الأمن المائي
- خفض الانبعاثات وحماية المناخ
- دعم النمو الاقتصادي
- تقليص التبعية للطاقات المستوردة
- تعزيز الأمن الطاقي

السيادة البيئية

> لا تقوم السيادة على الماء والغذاء والطاقة وحدها، بل، أيضا، على حماية الرأسمال الطبيعي الذي يوفرها، وخلال 27 سنة، جعل المغرب من الغابات والسواحل والتنوع البيولوجي ركائز ضمن استراتيجيته للتنمية المستدامة.

3500 كيلومتر من السواحل

يمتد الساحل المغربي على حوالي 3500 كيلومتر بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ما يمنح المملكة واحداً من أكبر الأرصدة البحرية في إفريقيا.

9 ملايين هكتار المجال الغابوي الوطني

تغطي الغابات والمجالات الشجرية حوالي 9 ملايين هكتار، أي نحو 2%1 من مساحة المملكة، وتشكل خزانا للتنوع البيولوجي وحماية التربة والموارد المائية.

استراتيجية «غابات المغرب» 2020-2030

أطلقت المملكة استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» لإعادة تأهيل النظم الغابوية، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرة الغابات على مواجهة التغير المناخي.

ثروة بحرية مستدامة

السواحل والأنظمة البحرية مصدر أساسي للثروة السمكية والتنوع البحري.

مواجهة التغير المناخي

تعمل الغابات كمصارف طبيعية للكربون وتساهم في تخفيف أثار التغير المناخي.

حماية التنوع البيولوجي

موطن طبيعي للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية النادرة والمهددة بالانقراض.

حماية التربة

تحد من انجراف التربة والتصحر وتحافظ على خصوبتها واستدامتها.

حماية الموارد المائية

تساهم الغابات في الحفاظ على الموارد المائية وتنظيم الدورات المائية.

27 سنة من الالتزام والعمل

- رأسمال طبيعي قوي هو ضمانة لسيادة وطنية مستدامة.
- استثمار طويل الأمد لضمان التنمية المستدامة والرفاه للأجيال القادمة.
- شراكة بين الدولة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إدارة مستدامة للغابات والسواحل والمحميات الطبيعية.
- منذ أكثر من 27 سنة، ينفذ المغرب سياسات طموحة لحماية رأسماله الطبيعي.

الغابات.. تحصين ملكي للبيئة والمناخ

تحمي الغابات الأمن المائي قبل أن تنتج الأخشاب، وتحد من انجراف التربة قبل أن توفر المراعي، وتمتص ملايين الأطنان من الكربون قبل أن تشكل فضاءات للترفيه والسياحة.

غير هذا الإدراك نظرة الدول إلى المجال الغابوي، بعدما تحول من مورد طبيعي إلى بنية تحتية بيئية توفر خدمات حيوية للاقتصاد والمجتمع.

وأصبحت الغابة تؤدي دورا مباشرا في تغذية الفرشات المائية، وحماية السدود من التوحل، والحد من مخاطر الفيضانات، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ومواجهة آثار التغير المناخي، وهو ما جعل الاستثمار فيها جزءاً من سياسات الأمن المائي والغذائي.

واستبق المغرب هذا التحول، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عبر إطلاق استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، التي نقلت تدبير المجال الغابوي من منطق المحافظة على الرصيد الغابوي إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية القروية، ورفع جاهزية المملكة في مواجهة التغيرات المناخية.

وأصبحت الغابة، ضمن هذه الرؤية، أحد المكونات الأساسية للأمن البيئي، بعدما ارتبط مستقبلها مباشرة بالماء، والفلاحة، والتنوع البيولوجي، وجودة الحياة داخل المجالات القروية.

أعادت الاستراتيجية الوطنية «غابات المغرب 2020-2030» تعريف وظيفة الغابة داخل السياسات العمومية، ووسعت أهداف التدبير الغابوي لتشمل حماية الموارد المائية، وتأهيل النظم البيئية، وتحسين مردودية الاقتصاد الغابوي، وإشراك الساكنة المحلية في تثمين الموارد الطبيعية.

الغابة.. بينية تحتية طبيعية

كما واكب هذا التحول إصلاح مؤسساتي مهم، تُوج بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، بما وفر إطارا جديدا لتدبير المجال الغابوي وفق مقاربة تجمع بين الحكامة والنجاعة والاستدامة.

وربطت هذه الرؤية بين حماية الغابات والأمن المائي، انطلاقا من الدور الذي تؤديه الأحواض الغابوية في تنظيم الجريان السطحي، والحد من انجراف التربة، وتقليص تراكم الأوحال داخل السدود.

وأصبحت المحافظة على الغطاء الغابوي استثمارا مباشرا في حماية المنشآت المائية، ورفع قدرتها على الاحتفاظ بالمياه، وضمان استدامة الموارد التي تعتمد عليها المدن والضيعات الفلاحية.

ولم تعد الغابة مجالا معزولا عن التنمية، بل أصبحت جزءا من البنية التحتية الطبيعية التي تدعم الأمن المائي والغذائي للمملكة.

أصبحت استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» أحد أعمدة التكيف مع التغير المناخي، لأنها تنظر إلى الغابة باعتبارها جزءاً من منظومة متكاملة تشمل الماء، والتربة، والزراعة، والمناخ، والاقتصاد القروي.

الغابات في مواجهة التغير المناخي

فرضت التغيرات المناخية تحديات غير مسبوقة على الغابات المغربية، مع ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد تواتر

موجـات الجفـاف، واتسـاع مخاطـر الحرائـق.
واسـتجابت المملكـة لهـذا الواقـع عـبر تحديـث منظومـة الوقايـة والرصـد، واعتـماد خرائـط سـنوية لتحديـد المناطـق الأكـثر عرضـة للحرائـق، وتعبئـة فـرق التدخـل وفـق مسـتويات الخطـر، بمـا يسـمح بالتحـرك الاسـتباقي قبـل اتسـاع رقعـة النـيران.
وأدخلـت «الوكالـة الوطنيـة للميـاه والغابـات» (ANEF) أدوات رقميـة وتقنيـات الاستشـعار عـن بعـد وصـور الأقـمار الاصطناعيـة إلى منظومـة المراقبـة، إلى جانـب تطويـر قواعـد بيانـات تسـاعد عـلى تتبـع تطـور الغطـاء الغابـوي وتقييـم المخاطـر البيئيـة.
ورفعـت هـذه الأدوات مـن سرعـة التدخـل، وحسـنت توجيـه المـوارد البشريـة واللوجسـتية نحـو المناطـق الأكـثر هشاشـة، في وقـت أصبحـت فيـه الحرائـق أكـثر ارتباطـاً بالظـروف المناخيـة القصـوى.
ويمثـل هـذا التحـول انتقـالا مـن سياسـة إخـماد الحرائـق بعـد اندلاعهـا إلى سياسـة تقـوم عـلى التوقـع والوقايـة وتقليـص عوامـل الخطـر.

حماية الغابة والتنمية القروية

وسـع المغـرب مفهـوم تثمـين الغابـة ليشـمل الأنشـطة الاقتصاديـة التـي توفـر دخـلا مسـتداما للسـاكنة المحليـة، انطلاقـا مـن قناعـة مفادهـا أن حمايـة المـوارد الطبيعيـة تـزداد فعاليـة عندمـا تتحـول إلى مصـدر للعيـش الكريـم.
وشـجعت الاسـتراتيجية الوطنيـة تطويـر سلاسـل إنتـاج الأركان، والفلـين، والعسـل، والنباتـات الطبيـة والعطريـة، والمنتجـات الغابويـة غـير الخشـبية، إلى جانـب دعـم السـياحة البيئيـة والمقـاولات المحليـة المرتبطـة بتثمـين المجـال الغابـوي.
وعـزز هـذا التوجـه مسـاهمة الغابـة في الاقتصـاد القـروي، وخلـق فـرص شـغل جديـدة، وشـجع السـاكنة عـلى الانخـراط في حمايـة الرصيـد الغابـوي بـدل اسـتنزافه، كـما سـاهم في ترسـيخ مقاربـة تجعـل الإنسـان شريـكاً في المحافظـة عـلى البيئـة، لا مجـرد مسـتفيد مـن مواردهـا.
وأصبـح نجـاح السياسـات الغابويـة يقـاس بقدرتهـا عـلى تحقيـق التـوازن بـين حمايـة النظـم البيئيـة وتحسـين الظـروف الاقتصاديـة والاجتماعيـة للسـكان الذيـن يعيشـون داخـل هـذه المجـالات أو بمحاذاتهـا.

استثمار في الأمن المائي والمناخي

أكـدت التجـارب الدوليـة أن الغابـات السـليمة توفـر خدمـات بيئيـة تفـوق بكثـير قيمتهـا التجاريـة المبـاشرة. فهـي تحافـظ عـلى خصوبـة التربـة، وتغـذي الفرشـات المائيـة، وتمتـص الكربـون، وتحمـي التنـوع البيولوجـي، وتحـد مـن آثـار الفيضانـات والجفـاف.
وأدخـل المغـرب هـذه الرؤيـة إلى صلـب سياسـاته البيئيـة، معتـبرا أن الاسـتثمار في الغابـة هـو اسـتثمار في اسـتدامة المـاء والفلاحـة والتنميـة.
وأصبحـت اسـتراتيجية «غابـات المغـرب 2020-2030» أحـد أعمـدة التكيـف مـع التغـير المناخـي، لأنهـا تنظـر إلى الغابـة باعتبارهـا جـزءاً مـن منظومـة متكاملـة تشـمل المـاء، والتربـة، والزراعـة، والمنـاخ، والاقتصـاد القـروي.
وبهـذا التحـول، لم تعـد الغابـة فضـاء طبيعيـا يحتـاج إلى الحمايـة فقـط، بـل أصبحـت رصيـداً اسـتراتيجياً يعـزز قـدرة المملكـة عـلى مواجهـة تحديـات المسـتقبل، ويحمـي المـوارد التـي تقـوم عليهـا التنميـة المسـتدامة.

الثروة الحيوانية.. رصيد سيادي

ورش اليوم.. استثمار للغد

بعيدا عن أعداد رؤوس الأبقار أو الأغنام أو الماعز، تمثل الثروة الحيوانية أحد الأعمدة الأساسية للأمن الغذائي والتنمية القروية والاقتصاد الوطني.

وتؤمن الثروة الحيوانية جزءا مهما من حاجيات المغاربة من اللحوم والحليب، وتوفر مصدر دخل لمئات الآلاف من الأسر، كما تغذي سلسلة واسعة من الصناعات المرتبطة بالألبان، والجلود، والأعلاف، والخدمات البيطرية.

ولهذا، فإن أي اختلال يصيب هذه المنظومة لا ينعكس على الفلاح وحده، بل يمتد أثره إلى الأسعار، والاستهلاك، والتشغيل، والاستقرار الاجتماعي.

وواجه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحدياً غير مسبوق نتيجة توالي مواسم الجفاف، وتراجع المراعي الطبيعية، وارتفاع أسعار الأعلاف في الأسواق الدولية، وهو ما أثر في القطيع الوطني وفي كلفة الإنتاج الحيواني.

غير أن المملكة اختارت، بتوجيهات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن تتعامل مع هذه التحديات باعتبارها قضية سيادية تتطلب حلولا هيكلية، لا إجراءات ظرفية فقط.

لذلك، انطلقت برامج لإعادة بناء القطيع، وتأهيل المراعي، وتحسين السلالات، وتعزيز الصحة الحيوانية، وربط الإنتاج الحيواني بالسياسات المائية والفلاحية، في رؤية تجعل استدامة الثروة الحيوانية جزءاً من استدامة الأمن الغذائي الوطني.

لم يتعامل المغرب مع تراجع القطيع الوطني باعتباره نتيجة مباشرة للجفاف فقط، بل اعتبره تحديا يمس إحدى الركائز الأساسية للسيادة الغذائية. ولذلك، انتقلت المقاربة من تدبير آثار الأزمة إلى إعادة بناء المنظومة الإنتاجية، عبر برامج تجمع بين الدعم الظرفي والإصلاحات الهيكلية.

وأظهرت السنوات السبع المتتالية من الجفاف أن تراجع الغطاء النباتي وارتفاع كلفة الأعلاف يؤديان إلى اختلالات عميقة في الدورة الإنتاجية، إذ يضطر عدد من المربين إلى تقليص قطعانهم أو بيع الإناث المنتجة للحفاظ على السيولة، وهو ما يؤثر في القدرة على إعادة تكوين القطيع مستقبلاً.

كما ارتبطت هذه التطورات بارتفاع أسعار الذرة والصوجا في الأسواق العالمية بعد جائحة «كوفيد19-» والحرب في أوكرانيا، ما زاد الضغط على كلفة الإنتاج الحيواني.

و وجهت الدولة تدخلاتها نحو حماية النواة الإنتاجية للقطيع، وتحسين شروط استدامته، من خلال دعم الأعلاف في فترات الأزمات، وتأهيل المراعي، وتعزيز التتبع الصحي، وإطلاق برامج لإعادة التكوين تعتمد على بيانات دقيقة وإحصاء ميداني، بما يضمن توجيه الموارد العمومية بكفاءة وعدالة.

استدامة الإنتاج

أثبتت التجربة المغربية خلال السنوات الأخيرة أن مستقبل الثروة الحيوانية يبدأ في الحقل، فالعلاقة بين الماء والزراعات العلفية

> **وجهت الدولة تدخلاتها نحو حماية النواة الإنتاجية للقطيع، وتحسين شروط استدامته، من خلال دعم الأعلاف في فترات الأزمات، وتأهيل المراعي، وتعزيز التتبع الصحي، وإطلاق برامج لإعادة التكوين تعتمد على بيانات دقيقة وإحصاء ميداني، بما يضمن توجيه الموارد العمومية بكفاءة وعدالة.**

والإنتاج الحيواني أصبحت أكثر ترابطا من أي وقت مضى، إلى درجة أن أي اختلال في الموارد المائية ينعكس مباشرة على وفرة الأعلاف، ثم على حجم القطيع، ثم على أسعار اللحوم والحليب. ومن هنا، لم تعد السياسة المائية منفصلة عن السياسة الفلاحية، بل أصبحت جزءاً من منظومة واحدة هدفها حماية الأمن الغذائي.

ويستهلك القطاع الفلاحي حوالي 85 في المائة من الموارد المائية المعبأة بالمغرب، فيما تشكل الزراعات العلفية جزءا أساسياً من هذا الاستهلاك.

لذلك، وجهت المملكة استثمارات كبيرة نحو تعميم الري الموضعي، الذي تجاوزت مساحاته مليون هكتار، مع تطوير أصناف علفية أكثر قدرة على تحمل الإجهاد المائي، وتشجيع تقنيات إنتاج الأعلاف ذات المردودية المرتفعة.

ولم يكن الهدف فقط الاقتصاد في الماء، بل ضمان استمرارية إنتاج العلف حتى في السنوات التي تعرف تراجعاً في التساقطات.

وأصبح اللجوء إلى الموارد المائية غير التقليدية جزءا من الحل، فمشاريع تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والربط بين الأحواض، لا تخدم المدن والصناعة فقط، بل توفر أيضا شروطاً أفضل لاستقرار الإنتاج الفلاحي، بما فيه الزراعات العلفية التي تقوم عليها منظومة تربية الماشية، وبالتالي أصبح الاستثمار في الماء استثمارا مباشرا في حماية الثروة الحيوانية.

ورغم هذه الجهود، ما تزال منظومة الأعلاف تواجه تحديات مرتبطة بالاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير جزء من حاجياتها من الذرة والصوجا، وهما مادتان أساسيتان في صناعة الأعلاف المركبة.

وكشفت اضطرابات التجارة الدولية خلال السنوات الأخيرة هشاشة هذا الاعتماد، وهو ما جعل تنويع مصادر التزود، وتشجيع الإنتاج المحلي للأعلاف، وتحسين مردودية الزراعات العلفية، رهانات استراتيجية لا تقل أهمية عن إعادة تكوين القطيع نفسه.

حماية الرأسمال المنتج

لا تقتصر قوة الثروة الحيوانية على عدد الرؤوس، بل ترتبط أيضا بالحالة الصحية للقطيع وجودة السلالات وقدرتهما على الإنتاج والتكاثر.

وجعل المغرب الصحة الحيوانية أحد الأعمدة الرئيسية لإعادة بناء المنظومة، عبر تطوير منظومة المراقبة البيطرية، وتعزيز برامج التلقيح والوقاية، وتحسين أنظمة التتبع والترقيم، بما يرفع مناعة القطيع ويحد من الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأمراض.

ويضطلع «المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية» (ONSSA) بدور محوري في هذا المجال، من خلال تنفيذ حملات وطنية للتلقيح والمراقبة الوبائية، ومراقبة حركة الحيوانات، وضمان السلامة الصحية للمنتجات ذات الأصل الحيواني.

كما ساهم تطوير المختبرات البيطرية وشبكات الإنذار المبكر في تعزيز قدرة المملكة على التدخل السريع عند ظهور أي بؤر مرضية، وهو ما يحافظ على استقرار الإنتاج ويعزز ثقة الأسواق.

وتوسعت برامج تحسين السلالات، سواء في قطاع الأبقار الحلوب أو الأغنام والماعز، بهدف الرفع من المردودية والإنتاجية، مع المحافظة على السلالات المحلية المتأقلمة مع الظروف البيئية المغربية.

ولم يعد تحسين السلالات يهدف فقط إلى زيادة الإنتاج، بل أيضاً إلى إنتاج حيوانات أكثر مقاومة للأمراض وأكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية، وهو ما ينسجم مع التحول العالمي نحو نظم إنتاج أكثر استدامة.

وتكتمل هذه المنظومة بدور البحث العلمي والإرشاد البيطري، اللذين يساهمان في نقل أحدث الممارسات إلى المربين، سواء في مجال التغذية أو الوقاية أو تدبير القطيع.

وأصبحت الصحة الحيوانية استثمارا في الرأسمال المنتج، لا مجرد خدمة بيطرية، لأن كل رأس ماشية يتم الحفاظ عليه يمثل قيمة اقتصادية واجتماعية وغذائية للمملكة.

شراكة الكساب

أثبتت التجارب أن الحفاظ على الثروة الحيوانية لا يتحقق بحماية الحيوانات فقط، بل بحماية المربي الذي يرعاها. فالكساب هو الحلقة التي تربط بين المراعي، والأعلاف، والصحة الحيوانية، والإنتاج، والأسواق، وإذا فقد هذا المنتج قدرته الاقتصادية، اختلت المنظومة بأكملها.

وارتبطت برامج إعادة بناء الإنتاج الحيواني بإجراءات تستهدف تحسين دخل المربين، وتيسير الولوج إلى التمويل، وتعزيز التغطية الاجتماعية، وتطوير التنظيمات المهنية، بما يمكنهم من مواجهة التقلبات المناخية والاقتصادية.

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في المغرب، حيث يشكل النشاط الرعوي وتربية الماشية مصدر العيش الرئيسي لعدد كبير من الأسر القروية، خاصة في المناطق الجبلية وشبه الجافة.

ولا يتعلق الأمر فقط بضمان وفرة اللحوم أو الحليب، بل بالحفاظ على نسيج اقتصادي واجتماعي يساهم في تثبيت السكان بالعالم القروي، ويحد من الهجرة.

ويخلق فرص الشغل داخل سلاسل الإنتاج والتحويل والتسويق.

ومن هذا المنظور، تصبح إعادة بناء الثروة الحيوانية استثماراً في الإنسان كما هي استثمار في الإنتاج.

ثروة حيوانية متوازنة

تؤكد التجربة المغربية أن الأمن الغذائي لا يبنى بالمحاصيل الزراعية وحدها، بل يقوم أيضاً على منظومة إنتاج حيواني قوية ومتوازنة وقادرة على الصمود أمام الأزمات.

وجاءت الجهود المبذولة لإعادة تأهيل القطيع، وتحسين المراعي، وتعزيز الصحة الحيوانية، وربط الإنتاج بالماء والاستثمار والبحث العلمي، ضمن رؤية شاملة تعالج أسباب الهشاشة، ولا تكتفي بتخفيف آثارها.

وتكشف هذه المقاربة عن تحول مهم في السياسة الفلاحية المغربية، فلم يعد الهدف استعادة أعداد القطيع التي فقدت خلال سنوات الجفاف فحسب، بل بناء نموذج إنتاج أكثر مرونة، وأكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، إذ الرهان الحقيقي لا يكمن في عدد الرؤوس، بل في جودة المنظومة التي تنتجها وتحافظ عليها.

وأصبحت الثروة الحيوانية جزءاً من مفهوم أشمل للسيادة الغذائية، حيث تتكامل المياه، والأعلاف، والصحة الحيوانية، والبحث العلمي، والاستثمار، والحماية الاجتماعية داخل مشروع واحد، هدفه ضمان غذاء مستقر، ودخل كريم للعالم القروي، واستقلال أكبر للقرار الغذائي الوطني.

البحث العلمي في خدمة الأرض

المعرفة المنتجة

لا تحسم معادلة الأمن الغذائي تحسم داخل الحقول وحدها، بل بدأت تتشكل داخل المختبرات ومراكز البحث ومنصات الابتكار. وغيّر التغير المناخي، وارتفاع كلفة المدخلات الزراعية، وتزايد الضغوط على الموارد المائية، قواعد الإنتاج الفلاحي في مختلف أنحاء العالم، ليتحول البحث العلمي إلى أحد أهم عناصر التنافس بين الدول.

وأصبح تطوير أصناف نباتية أكثر قدرة على مقاومة الإجهاد المائي، وتحسين خصوبة التربة، ورفع كفاءة استعمال المياه والأسمدة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الزراعي، عوامل لا تقل أهمية عن توفر الأراضي الخصبة أو وفرة الأمطار.

استوعب المغرب مبكرا هذا التحول، واختار، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن يجعل المعرفة أحد أعمدة السياسة الفلاحية الوطنية، لتتشكل معالم منظومة متكاملة تربط الجامعة بالمقاولة، والباحث بالفلاح، والابتكار بالإنتاج.

وبرزت «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية»«UM6P» باعتبارها ركيزة لهذا التوجه، بينما شكل برنامج «المثمر»، الذي طوره «المجمع الشريف للفوسفاط» «OCP »، الجسر الذي نقل نتائج المختبرات إلى آلاف الضيعات في مختلف جهات المملكة، ليصبح البحث العلمي أداة لتحسين المردودية، وترشيد استعمال الموارد، وتعزيز قدرة الفلاحة المغربية على مواجهة تحديات المستقبل.

بعيد عن كونه خيار أكاديمي أو رهانا طويل الأمد يقتصر أثره على الجامعات ومراكز البحث، تحول الاستثمار في المعرفة، إلى استثمار مباشر في الأمن الغذائي.

انطلقت خلال العقدين الأخيرين دينامية جديدة جعلت من الابتكار الزراعي جزءا من السياسات العمومية، عبر ربط البحث العلمي بالإنتاج، وتوجيهه نحو معالجة الإشكالات التي تواجه الفلاحين، وفي مقدمتها ندرة المياه، وتراجع خصوبة التربة، وارتفاع كلفة المدخلات، وتأثيرات التغير المناخي.

وجسد إنشاء «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية» هذا التحول، بعدما تبنت نموذجا يقوم على البحث التطبيقي، وإنتاج المعرفة القابلة للتنزيل داخل الضيعات، وتطوير حلول تستجيب لخصوصيات الزراعة المغربية.

وتعدى قياس نجاح الباحث بعدد الدراسات المنشورة فقط، بل بمدى قدرة نتائج أبحاثه على تحسين الإنتاج، وتقليص الهدر، ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية.

وانتقلت الجامعة، في فترة وجيزة، إلى موقع الفاعل في بناء منظومة وطنية للابتكار الزراعي، تجمع بين البحث العلمي، والتكنولوجيا، والعمل الميداني، في انسجام مع رؤية تجعل من المعرفة موردا استراتيجيا لبناء السيادة الغذائية.

المختبر في الضيعة

اعتمدت «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية» نموذجا مختلفا في البحث الزراعي، يقوم على نقل المعرفة من المجال الأكاديمي إلى فضاءات الإنتاج.

ووجهت جزءا مهما من برامجها نحو قضايا تمس الواقع اليومي للفلاح، من قبيل تدبير خصوبة التربة، وتحسين كفاءة استعمال المياه، وتطوير حلول للتغذية النباتية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في اتخاذ القرار الزراعي.

ولم يعد الهدف إنتاج بحوث علمية للنشر الأكاديمي، بل تطوير أدوات عملية تساعد الفلاحين والمنتجين على رفع المردودية وتحسين استدامة الزراعات.

وأتاح هذا التوجه بناء منظومة تجمع الباحثين والمهندسين والخبراء والفلاحين داخل فضاء واحد، تتحول فيه الإشكالات التي يطرحها الميدان إلى مشاريع بحثية، قبل أن تعود نتائجها إلى الحقول في شكل حلول قابلة للتطبيق.

وغيّر هذا النموذج العلاقة التقليدية بين الجامعة والقطاع الفلاحي، بعدما أصبحت التجارب الميدانية جزءا من عملية البحث، وأصبح تقييم الابتكار يتم داخل الضيعات، وفق ظروف الإنتاج الحقيقية، وليس داخل المختبرات فقط.

ممارسات إنتاجية فضلى

لا تقاس قيمة المعرفة لا تقاس بما تنتجه من أفكار فحسب، بل بما تحققه من أثر اقتصادي واجتماعي وبيئي، وقد وجدت هذه المقاربة ترجمتها العملية في برنامج «المثمر»، الذي طورته «مؤسسة OCP » ليجعل من نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية رافعة لتطوير الإنتاج الفلاحي.

ولم يعتمد البرنامج على تقديم توصيات عامة، بل بنى تدخله على تشخيص علمي لخصائص كل ضيعة، انطلاقا من تحليل التربة، وتحديد احتياجات المحاصيل، وإعداد برامج تسميد معقلنة، وتقديم مواكبة تقنية مستمرة تستجيب لاختلاف المناطق الزراعية.

وتبرز نتائج الموسم الفلاحي 2025-2026 حجم هذا التحول، فقد نشر البرنامج 1152 منصة تجريبية مخصصة للحبوب والقطاني في 25 إقليما، واعتمد مقاربة ترتكز على أربعة محاور رئيسية تشمل التسميد المعقلن المبني على تحليل التربة، والحماية المندمجة للنباتات، والتدبير الفعال للمياه، واعتماد حلول تقنية تتلاءم مع احتياجات كل محصول.

وأسفرت هذه المنصات عن رفع مردودية الحبوب بنسبة بلغت 26 في المائة، والقطاني بنسبة وصلت إلى 42 في المائة مقارنة بالضيعات المرجعية، كما استفاد أكثر من 9400 فلاح من برامج التكوين والمواكبة الميدانية خلال الموسم نفسه.

وفضلا عن النتائج، تكمن الأهمية في المنهج الذي قاد إليها، فقد انتقل القرار الزراعي من الاعتماد على الخبرة المتوارثة إلى الاستناد إلى بيانات علمية دقيقة، تحدد احتياجات التربة،

وتضبط كميات الأسمدة، وترشد استعمال المياه، بما يرفع كفاءة المدخلات ويخفض تكاليف الإنتاج. وبذلك، لم يعد الابتكار الزراعي منتجاً موجهاً للنخب العلمية، بل أصبح خدمة ميدانية يستفيد منها الفلاح داخل ضيعته، وهو التحول الذي يمثل أحد أبرز ملامح الرؤية الجديدة للبحث العلمي في المغرب.

الإنتاج الدقيق

غيّر إدماج التكنولوجيا والبيانات العلمية طريقة تدبير الضيعات الفلاحية، بعدما أصبحت القرارات الزراعية تبنى على قياسات وتحاليل دقيقة بدل التقديرات العامة.

وفتح هذا التحول المجال أمام اعتماد أدوات الزراعة الدقيقة، التي تسمح بتكييف التدخلات مع الخصائص الفعلية لكل تربة وكل محصول، ما يرفع كفاءة الإنتاج ويحد من هدر الموارد.

وأصبح تحليل التربة، ومراقبة الحالة الغذائية للنبات، وتتبع المؤشرات المناخية، والاستفادة من الحلول الرقمية، جزءا من دورة الإنتاج، وليس مجرد خدمات تقنية موازية.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في سياق يتسم بارتفاع الضغط على الموارد المائية وتزايد كلفة المدخلات الزراعية، إذ أن كل قرار مبني على معطيات علمية ينعكس مباشرة على مردودية الضيعة، وعلى كفاءة استعمال المياه والأسمدة، وعلى القدرة التنافسية للإنتاج الوطني.

ويؤكد خبراء الزراعة المستدامة أن المستقبل لن يكون من نصيب الدول التي تستهلك أكبر كمية من الموارد، بل للدول التي توظف المعرفة لإنتاج أكبر قيمة من كل هكتار مزروع ومن كل متر مكعب من الماء.

وتنسجم هذه الرؤية مع التوجهات الدولية التي تعتبر الابتكار الزراعي أحد أهم مفاتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تسريع اعتماد التقنيات الذكية مناخياً، وربط البحث العلمي بالمنتجين، وتطوير حلول تستجيب للخصوصيات المحلية، باعتبارها السبيل الأكثر فعالية لتعزيز الأمن الغذائي في مواجهة التغيرات المناخية.

الابتكار داخل الحقول

شمل نقل المعرفة إلى الفلاحين تحسين التسميد أو تحليل التربة، إضافة إلى إدخال ممارسات زراعية جديدة أثبتت قدرتها على التكيف مع ظروف الإنتاج بالمغرب، وفي مقدمتها تقنية الزرع المباشر.

وتعتمد هذه التقنية على الحفاظ على البنية الطبيعية للتربة والحد من عمليات الحرث، بما يساعد على الاحتفاظ بالرطوبة، وتقليص انجراف التربة، وتحسين المادة العضوية، ورفع كفاءة استغلال مياه الأمطار، وهي عناصر تكتسب أهمية متزايدة في ظل تواتر سنوات الجفاف.

وأظهرت حصيلة برنامج «المثمر» خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 اتساع نطاق اعتماد هذه التقنية، بعدما غطى البرنامج أكثر من 30,010 هكتارات موزعة على 130 منطقة في 21 إقليما، لفائدة أكثر من 4300 فلاح، مع تعبئة 68 آلة للزرع المباشر وإنجاز 548 منصة تطبيقية لمتابعة النتائج في ظروف إنتاج حقيقية.

وبعيدا عن مراكز البحث والمختبرات، أصبح الابتكار ينتقل تدريجيا إلى الضيعات، حيث يخضع للاختبار والتطوير والتقييم المستمر.

ويمنح هذا النموذج للفلاح دوراً يتجاوز تلقي التوصيات، ليصبح شريكاً في تطوير الممارسات الزراعية وتقييمها، بما يعزز سرعة انتشار الحلول الأكثر نجاعة ويقوي قدرة القطاع الفلاحي على التكيف مع التحولات المناخية والاقتصادية.

تدبير تكاملي للابتكار

أكدت التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة أن امتلاك الموارد الطبيعية، مهما بلغت أهميته، لم يعد كافيا لضمان الأمن الغذائي.

وفرضت التغيرات المناخية، وتقلبات الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، معادلة جديدة تجعل إنتاج المعرفة شرطاً لإنتاج الغذاء.

ومن هذا المنطلق، لم يعد الاستثمار في البحث العلمي يقتصر على تطوير التقنيات الزراعية، بل أصبح استثمارا مباشرا في قدرة المغرب على تعزيز استقلاله الغذائي، ورفع تنافسية فلاحته، وتقليص هشاشتها أمام الأزمات الخارجية.

ويعكس التكامل الذي نشأ بين «جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية» و«مؤسسة OCP »، نموذجا جديدا في تدبير الابتكار، يقوم على تحويل نتائج البحث إلى حلول عملية تصل إلى الفلاح داخل ضيعته، وتساعده على اتخاذ القرار بناءً على معطيات دقيقة، لا على الممارسات التقليدية وحدها.

ويمنح هذا النموذج للبحث العلمي بعدا اقتصاديا واجتماعيا واضحا، لأنه لا يكتفي بإنتاج المعرفة، بل يحولها إلى إنتاج إضافي، واستهلاك أكثر كفاءة للمياه والأسمدة، واستعمال أكثر عقلانية للموارد الطبيعية.

وتفوق آثار هذا التحول حدود المغرب، إذ تكتسب أهمية متزايدة في سياق دولي يبحث عن نماذج جديدة لتحقيق الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالإجهاد المائي والتغيرات المناخية.

وتنسجم التجربة المغربية مع التوجهات التي تدعو إليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تجعل من الابتكار ونقل التكنولوجيا والرقمنة الزراعية أدوات أساسية لبناء منظومات غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

حصاد سيادي

يفرض المسار الذي سلكه المغرب خلال العقدين الأخيرين قراءة تتجاوز حدود الأرقام والمؤشرات، فالمسألة لا تتعلق فقط بإنشاء جامعة متخصصة أو إطلاق برنامج للإرشاد الزراعي، بل ببناء منظومة متكاملة جعلت المعرفة عنصرا منتجا داخل الحقول.

وأصبح الباحث جزءا من سلسلة الإنتاج، كما أصبح الفلاح شريكا في تطوير الحلول واختبارها، في علاقة جديدة أنهت الفصل التقليدي بين المختبر والضيعة.

وتبرز النتائج المحققة أن الاستثمار في الذكاء البشري لا يقل مردودية عن الاستثمار في البنيات التحتية. فكل تحليل للتربة، وكل منصة تجريبية، وكل توصية مبنية على البيانات، تسهم في تحسين الإنتاجية، وترشيد الموارد، وتعزيز قدرة الفلاحة المغربية على مواجهة تحديات المستقبل.

وبينما أصبحت أحد أهم المدخلات الاستراتيجية للقطاع الفلاحي، اختار المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن يجعل البحث العلمي رافعة للتنمية الزراعية، وأن يحول الابتكار من نشاط أكاديمي إلى سياسة عمومية تخدم الأمن الغذائي.

ومع اتساع هذا المسار، لم يعد السؤال المطروح هو كيف يمكن إنتاج المزيد من الغذاء، بل كيف يمكن إنتاجه بعلم أكثر، ومياه أقل، وقيمة مضافة أعلى. وتختزل هذه المعادلة التحول الذي عرفته الفلاحة المغربية، إذ لم يعد الأمن الغذائي يبدأ داخل الحقول، بل من المختبرات التي تطور المعرفة، قبل أن تتحول إلى ممارسات إنتاجية على أرض الواقع.

بنية تحتية تفك العزلة وتصنع التنمية

وحدة جغرافية وعدالة مجالية

في الجغرافيا، قد تكون الطريق مجرد شريط إسفلتي يربط بين مدينتين، لكن في فلسفة الدولة الحديثة تتحول إلى أداة لصناعة الاقتصاد، وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز الوحدة الترابية، وفتح آفاق الاستثمار. ومنذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، لم ينظر إلى البنيات التحتية باعتبارها مشاريع هندسية فحسب، بل كجزء من مشروع تنموي متكامل يروم إعادة تشكيل المجال الوطني وربط مختلف جهات المملكة بشبكة حديثة من الطرق السيارة والطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

واحتلت البنيات التحتية موقعا مركزيا في المشروع التنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ضمن رؤية جعلت من ربط الجهات والأقطاب الاقتصادية والموانئ مدخلا لبناء اقتصاد وطني أكثر اندماجا وتنافسية.

شهد المغرب توسعا غير مسبوق في شبكة الطرق السيارة، التي أصبحت تربط أهم الأقطاب الاقتصادية للمملكة، من طنجة إلى أكادير، مرورا بالدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش، بما ساهم في تقليص زمن التنقل، وخفض كلفة النقل، وتحسين جاذبية الاستثمار. غير أن التحول الأبرز تجسد أيضاً في إطلاق شبكة واسعة من الطرق السريعة، خصوصاً في المناطق الجنوبية، حيث شكلت الطريق السريع الرابطة بين تزنيت والداخلة أحد أكبر المشاريع الطرقية التي أنجزتها المملكة.

شبكة الطرق.. رسالة تتجاوز الإسفلت

أعاد قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس إطلاق اسم «دونالد ترامب»، الرئيس الأمريكي على الطريق السريع الرابط بين تزنيت والداخلة تسليط الضوء على هذا التحول.

وأعرب الرئيس الأمريكي، عبر منصة «Truth Social»، عن تقديره لهذه المبادرة، واصفا إياها بالشرف الكبير، ومبديا تطلعه إلى قطع الطريق كاملا من تزنيت إلى الداخلة.

وهم ترتبط أهمية الحدث بالاسم الذي سيحمله المحور فحسب، بل بالمشروع الذي اختير لهذه الدلالة، طريق يعبر جنوب المملكة، ويربط مراكزه الحضرية والاقتصادية، ويصل المغرب بامتداده الإفريقي.

ويمثل الطريق السريع تزنيت-الداخلة، الممتد على نحو 1055 كيلومترا، واحدا من أكبر المشاريع الطرقية التي أنجزها المغرب خلال العهد الحالي.

ويعبر هذا المحور كلميم والعيون وصولا إلى الداخلة، موفرا ممرا أكثر أمنا وانسيابية لحركة الأشخاص والبضائع، ومقلصا مدد التنقل وكلفة النقل بين وسط المملكة وأقاليمها الجنوبية.

وتنبع أهميته الاقتصادية من كونه لا ينتهي عند حدود مدينة، بل يصل مناطق الصيد والفلاحة والطاقة والسياحة بالموانئ والأسواق الوطنية والدولية.

ويندرج هذا المشروع ضمن توسع أوسع للشبكة الوطنية للطرق السيارة، التي انتقلت من حوالي 400 كيلومتر سنة 1999 إلى قرابة 1800 كيلومتر، وأصبحت تربط المدن الكبرى والمطارات والموانئ والمناطق الصناعية.

كما عزز المغرب هذه الشبكة بمحاور سريعة تؤدي وظيفة مكملة، خاصة في المجالات التي لا تغطيها الطرق السيارة، بما ساهم في رفع قابلية الجهات لاستقبال الاستثمار وتقليص الفوارق في الولوج إلى الأسواق والخدمات. وتكشف هذه الدينامية تحولا في وظيفة الطريق داخل السياسة العمومية، فالمحور الطرقي لا يقاس فقط بحجم حركة المرور التي يستوعبها، بل بما يتيحه من إعادة توزيع للأنشطة الاقتصادية.

والطريق التي تصل منطقة فلاحية بمركز للتلفيف أو التصدير ترفع قيمة الإنتاج، والمحور الذي يربط منطقة صناعية بميناء يقلص آجال التسليم، والمسلك الذي يدمج مدينة متوسطة في شبكة وطنية يوسع مجالها الاقتصادي ويعزز جاذبيتها.

وفي الأقاليم الجنوبية، تكتسب هذه الوظيفة أبعادا إضافية، إذ يشكل طريق تزنيت-الداخلة العمود البري لمحور تنموي يضم الموانئ ومشاريع الطاقة المتجددة والمناطق اللوجستية والاستثمارات الفلاحية والسياحية.

سككية ومحطات رئيسية، وتحسين الربط مع مطاري محمد الخامس ومراكش، وتحرير أجزاء من الشبكة الحالية لتطوير القطارات الجهوية وخدمات نقل البضائع.

وتبرز القيمة الهيكلية للمشروع، إذ الخط فائق السرعة لا يضيف خدمة جديدة فوق شبكة قديمة، بل يسمح بإعادة توزيع الحركة داخل المنظومة السككية. وعندما تنتقل الرحلات البعيدة إلى مسار مخصص للسرعة العالية، تصبح الشبكة التقليدية أكثر قدرة على استيعاب القطارات الجهوية وقطارات الشحن.

وتتحول الاستثمارات في «البراق» إلى رافعة لتحسين النقل اليومي داخل التجمعات الحضرية، ورفع قدرة الموانئ والمناطق الصناعية على استقبال وتصدير البضائع.

ويعيد التوسع السككي تشكيل الخريطة الحضرية والاقتصادية، فالمدن التي تدخل مجال القطار السريع تصبح أقرب زمنيا إلى مراكز الأعمال والسياحة والخدمات، وتتحسن قدرتها على جذب الشركات والاستثمارات والكفاءات.

وتكتسب المحطات، في هذا التصور، وظيفة تتجاوز استقبال المسافرين، إذ تتحول إلى مراكز حضرية جديدة تتقاطع حولها التجارة والعقار والخدمات والنقل العمومي.

وتتجلى أهمية الشبكة أيضا في الانتقال من الربط بين المدن إلى الربط بين الوظائف الاقتصادية، فالسكة تصل الميناء بالمصنع، والمطار بمركز المدينة، ومناطق السكن بأحواض الشغل، وهذا التكامل هو الذي يمنح المشروع مردوديته الحقيقية، لأن تنافسية الدولة لا تتوقف على امتلاك قطار سريع، بل على قدرة منظومتها على نقل الأشخاص والسلع في آجال مضبوطة، وبكلفة أقل، وبدرجة أعلى من الموثوقية.

ويخدم هذا الورش استعداد المغرب لاستضافة كأس العالم 2030، لكنه يتجاوز منطق الاستحقاق الرياضي، فالبنيات التي تنجز لهذا الموعد ستبقى جزءا من الرأسمال الإنتاجي للمملكة لعقود، وستوفر أساسا لنمو خدمات النقل الجهوي، وتحسين التنقل داخل المحور الممتد من طنجة إلى مراكش، وربط قطاعات السياحة والصناعة والتجارة بشبكة ذات قدرة استيعابية أكبر.

الموانئ... واجهة بحرية وعمق استراتيجي

جعل ميناء طنجة المتوسط من الموقع الجغرافي للمغرب أصلا اقتصاديا قابلا للاستثمار، فتموقع المملكة بمحاذاة أحد أهم الممرات البحرية في العالم لم يكن كافيا في حد ذاته؛ الذي صنع الفارق هو بناء ميناء متصل بشبكات الطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية، وقادر على استقبال التدفقات التجارية وإعادة توجيهها نحو عشرات الأسواق.

وبات المركب المينائي مرتبطا بخطوط منتظمة مع 180 ميناء في 70 دولة، بينما عالج خلال سنة 2025 نحو 11,1 مليون حاوية، و161 مليون طن من البضائع.

وتكشف هذه الأرقام أن طنجة المتوسط يتجاوز وظيفة العبور البحري، إذ أصبح مركزا للإنتاج والتصدير تحتضن مناطقه الصناعية منظومات السيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية والطاقات المتجددة.

وأسس نجاح طنجة المتوسط لنموذج يقوم على الجمع بين الميناء والصناعة واللوجستيك والاتصال البري، لذلك تتجه المملكة إلى توسيع هذه المنظومة عبر ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي يعزز موقع الواجهة المتوسطية في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة، وعبر ميناء الداخلة الأطلسي، الذي يمنح الأقاليم الجنوبية منصة بحرية قادرة على خدمة أسواق إفريقيا الأطلسية ودول الساحل.

ويحمل ميناء الداخلة الأطلسي وظيفة تختلف عن الموانئ التقليدية. فالمشروع، الذي ينجز على بعد نحو 40 كيلومترا شمال مدينة الداخلة، صمم ليكون ميناء في المياه العميقة، تحيط به مناطق صناعية ولوجستية، ويرتبط بمشاريع الفلاحة المحلاة والطاقة والصيد البحري.

كما يشكل نقطة ارتكاز محتملة لمعالجة وتصدير منتجات قادمة من العمق الإفريقي، بما يفتح أمام الدول غير الساحلية منفذا أقرب إلى الطرق التجارية الأطلسية.

وتتقاطع هذه الوظيفة مع المبادرة الملكية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، فالمبادرة، التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس في نونبر 2023، تقوم على وضع البنيات التحتية المغربية من طرق وموانئ وشبكات لوجستية رهن شراكة أوسع مع دول الساحل.

وبذلك لا تقدم المملكة لشركائها من دول الساحل، منفذا بحريا معزولا، بل تقترح بناء ممرات اقتصادية تربط الإنتاج والأسواق والطاقة والخدمات بين المغرب وعمقه الإفريقي.

ومن طنجة المتوسط في الشمال إلى الداخلة الأطلسي في الجنوب، تتشكل خريطة مينائية تعيد توزيع أدوار المغرب بين المتوسط والأطلسي.

فطنجة يخدم التدفقات بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، والناظور يوسع القدرات الصناعية والطاقية على الواجهة المتوسطية، والداخلة يفتح ممرا جديدا نحو غرب إفريقيا والساحل، بينما تواصل موانئ الدار البيضاء والجرف الأصفر وآسفي وأكادير أداء أدوارها التجارية والصناعية المتخصصة.

وتكشف هذه المشاريع، عند قراءتها ضمن نسق واحد، أن الرهان الملكي لم ينصب على تشييد منشآت متفرقة، بل على بناء هندسة وطنية للربط.

شبكة الطرق توحد المجال وتصل مناطق الإنتاج، والسكك الحديدية تضبط الزمن الاقتصادي وتحرر قدرات النقل، والموانئ تضع هذه المنظومة على اتصال مباشر بالأسواق العالمية.

ومع كل هذا تتحول البنية التحتية من بند للإنفاق العمومي إلى أصل إنتاجي طويل الأمد، أصل يرفع تنافسية المقاولة، ويوسع فرص الجهات، ويمنح المغرب القدرة على تحويل موقعه بين أوروبا وإفريقيا، وبين المتوسط والأطلسي، إلى وظيفة اقتصادية واستراتيجية.

ومن طنجة المتوسط في الشمال إلى الداخلة الأطلسي في الجنوب، تتشكل خريطة مينائية تعيد توزيع أدوار المغرب بين المتوسط والأطلسي.

ولا يقدم المشروع حلا للنقل فقط، بل يؤسس لممر اقتصادي طويل يربط وسط المغرب بواجهته الأطلسية الجنوبية، ويهيئ المجال للاضطلاع بدور أكبر في المبادلات مع غرب إفريقيا ودول الساحل.

القطار.. ترتيب الزمن الاقتصادي

دخل المغرب مرحلة مختلفة في تطوير السكك الحديدية مع إطلاق القطار فائق السرعة «البراق» بين طنجة والقنيطرة، باعتباره أول خط من نوعه في إفريقيا.

غير أن القيمة الحقيقية لهذا الورش لا تختزل في السرعة أو في تقليص زمن السفر، بل في إعادة تنظيم العلاقة بين أهم الأقطاب الاقتصادية للمملكة.

وقرب الربط السريع بين طنجة والرباط والدار البيضاء الميناء والصناعة والخدمات ومراكز القرار من بعضها، وحول المسافة إلى عنصر قابل للتدبير داخل الدورة الاقتصادية.

وتتضح أبعاد هذا الاختيار أكثر مع مشروع الخط فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، الذي أعطيت انطلاقته ضمن برنامج سككي باستثمار إجمالي يبلغ 96 مليار درهم.

ويمتد الخط الجديد على نحو 430 كيلومترا، ولا يقتصر دوره على تمديد «البراق» نحو مراكش، بل يشمل إعادة تأهيل وتوسيع عقد

الـــوجه الآخـر للبـحـر

وسع المغرب خلال العقدين الأخيرين مفهوم الأمن الغذائي ليشمل موارده البحرية، بعدما أصبح البحر أحد أهم مصادر البروتين الحيواني وأكثرها استدامة.
وفرض النمو الديمغرافي، وارتفاع الطلب العالمي على المنتجات البحرية، والضغوط المتزايدة على المصايد، اعتماد مقاربة جديدة تجمع بين الاستغلال الاقتصادي وحماية المخزون السمكي.
وأصبح «الاقتصاد الأزرق» أحد أسرع القطاعات نموا في العالم، ليس فقط بفضل الصيد البحري، بل أيضا بفعل الاستزراع المائي، والصناعات التحويلية، والبحث العلمي، والابتكار.
واختار المغرب، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن يجعل البحر رافعة للتنمية المستدامة، عبر تحديث الأسطول، وتأهيل الموانئ، وتطوير الصناعات البحرية، وإطلاق استراتيجية «أليوتيس» التي نقلت القطاع من منطق رفع الكميات إلى منطق تثمين الموارد وحماية استدامتها.

أعادت استراتيجية «أليوتيس» تعريف دور القطاع البحري داخل الاقتصاد الوطن، ووجهت الاستثمارات نحو تحديث البنيات التحتية، وتأهيل أسواق السمك، وتحسين شروط السلامة والجودة، وتشجيع تثمين المنتجات البحرية قبل تصديرها.
كما عززت المراقبة العلمية للمصايد، وربطت قرارات الاستغلال بتقييمات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، بما أتاح حماية عدد من الأصناف البحرية من الاستنزاف.
ورفع هذا التوجه مساهمة قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الوطني، ورسخ مكانة المغرب ضمن أبرز مصدري المنتجات البحرية، مستفيدا من واجهتين بحريتين تمتدان على أكثر من 3500 كيلومتر، ومن موقع استراتيجي يربط بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وأصبح البحر موردا سيادياً يساهم في الأمن الغذائي، ويخلق فرص الشغل، ويدعم ميزان الصادرات، ويعزز حضور المغرب داخل الأسواق الدولية.

البحث العلمي لاستدامة المصايد

وسع المغرب الاعتماد على البحث العلمي في تدبير الثروة السمكية، بعدما أصبحت قرارات فتح مواسم الصيد أو إغلاقها تستند إلى تقييمات علمية للمخزون البحري، وليس إلى اعتبارات تجارية فقط.
وأنجز المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حملات منتظمة لتقييم وضعية الأصناف البحرية، ما ساعد على تحديد حصص الصيد وفترات الراحة البيولوجية وفق معايير تضمن تجدد المخزون.
وبرزت نتائج هذه المقاربة في عدد من المصايد، ومن بينها الأخطبوط، حيث أظهرت تقييمات سنة 2026 تحسنا في الكتلة الحيوية بالمناطق الجنوبية، ما سمح باستئناف الموسم الصيفي في ظروف أفضل، مع استمرار اعتماد إجراءات صارمة لحماية صغار الأخطبوط وضمان استدامة المورد.
ويؤكد هذا المثال أن الاستثمار في البحث العلمي لا يحمي البيئة البحرية فقط، بل يحافظ أيضاً على استمرارية النشاط الاقتصادي ومداخيل آلاف الأسر التي تعيش من الصيد البحري.

خارج نشاط الصيد

لم يعد البحر مصدرا للأسماك فقط، بل أصبح فضاء لإطلاق أنشطة اقتصادية جديدة، في مقدمتها الاستزراع المائي، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والطاقات البحرية، والبحث العلمي.
وعمل المغرب على تطوير هذا التوجه بهدف تنويع مصادر الإنتاج البحري، وتقليص الضغط على المصايد الطبيعية، ورفع القيمة المضافة للمنتجات البحرية.
وأصبح الاستزراع المائي أحد أبرز رهانات المرحلة المقبلة، لما يوفره من إمكانات لإنتاج الأسماك والرخويات والطحالب البحرية في ظروف مراقبة، بما يعزز الأمن الغذائي ويخلق فرص استثمار جديدة بالمناطق الساحلية.
كما واصل المغرب تحديث وحدات تثمين المنتجات البحرية، بما مكن من رفع جودة الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية والآسيوية والأمريكية.

أكدت التجارب الدولية أن مستقبل الأمن الغذائي لن يعتمد على الزراعة وحدها، بل على حسن استثمار الموارد البحرية أيضاً.

الأمن الغذائي الأزرق

أكدت التجارب الدولية أن مستقبل الأمن الغذائي لن يعتمد على الزراعة وحدها، بل على حسن استثمار الموارد البحرية أيضا.
ويمتلك المغرب مؤهلات تؤهله للاضطلاع بدور متزايد في هذا المجال، بفضل موقعه الجغرافي، وغنى مياهه، وتطور بنياته التحتية، وتراكم خبرته في تدبير المصايد البحرية.
وأرست الرؤية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نموذجا يقوم على التوازن بين الإنتاج والحفاظ على الموارد، وبين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.
وأصبح الاقتصاد الأزرق أحد أعمدة السيادة الغذائية، لأنه يوفر بروتيناً عالي الجودة، ويدعم الصادرات، ويخلق فرص الشغل، ويحافظ في الوقت نفسه على الثروة البحرية للأجيال المقبلة.
وبهذا التحول، لم يعد البحر حدودا جغرافية للمملكة، بل أصبح فضاء استراتيجيا يعزز أمنها الغذائي وحضورها الاقتصادي في العالم.

UM6P

جامعة
محمد السادس
متعددة التخصصات التقنية

من المختبر إلى الأرض
تحويل البحث إلى حلول واقعية على أرض الميدان

um6p.ma

كوسومار
COSUMAR
— 1929 —

السلسلة السكرية:
منظومة اقتصادية في خدمة الجهات

+3 مليارات درهم تُضخ سنوياً في الاقتصاد المحلي للمجالات الترابية	**5** جهات فلاحية	**80 000** فلاح مستفيد من المواكبة والتأطير
2,5 مليون طن القدرة الإنتاجية السنوية من السكر الأبيض	**374** مقاولة صغرى ومتوسطة شريكة	**5 000** منصب شغل مباشر وغير مباشر

بصفتها المجمّع المرجعي للسلسلة السكرية، تساهم مجموعة كوسومار بفعالية في خلق القيمة المستدامة داخل مناطق تواجدها. إنطلاقا من مهنيي النقل، ومقدمي الخدمات الميكانيكية، وصولا عند موزعي المدخلات الفلاحية — تساهم 374 مقاولة صغرى ومتوسطة شريكة يوميًا في النهوض بهذا القطاع الحيوي في قلب الجهات السكرية الخمس بالمملكة (دكالة، والغرب، واللوكوس، وتادلة، وملوية). كما تضخ هذه الدينامية الجماعية سنويًا ما يزيد عن 3 مليارات درهم في الاقتصاد المحلي للمجالات الترابية.

ويساهم هذا الالتزام الراسخ، الذي يضع في صلب أولوياته مواكبة 80,000 فلاح شريك للمجموعة، في توفير 5,000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتعميق الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسلسلة في المناطق القروية.

وبذلك، تؤكد كوسومار دورها المحوري كقاطرة للتنمية الاقتصادية الترابية، وتساهم بشكل مستدام في تعزيز السيادة الغذائية للمملكة.

www.cosumar.ma